الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٥**
الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان .....(الجمهورية التشيكية)

نظراً لغياب الرئيس، تولى السيد نغوين ثانه شاو (فييت نام) رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٤٤ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/57/270 و A/57/270/Corr.1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/57/1)

السيدة بليستد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): شهد العام المنصرم أحداثاً غير عادية وتطورات ملحوظة في تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية. وقد تجلت هذه الأحداث والتطورات أيضاً في أعمال هذه المنظمة.

ففي مجال السلام والأمن الدوليين، تولت الولايات المتحدة قيادة المجتمع العالمي في مطاردة شديدة لمرتكبي أعمال أيلول/سبتمبر الماضي الإرهابية. ومع أن أفغانستان آخذة الآن، من خلال جهودنا المشتركة، في الإبلال من الحرب ومن حكم الطالبان، غير أننا يجب أن نواصل مكافحة الإرهاب الدولي، حمايةً لأنفسنا من هذا الخطر الذي يتهدد السلام.

وقد أظهرت الأمم المتحدة باتخاذ الجمعية العامة القرارين ١/٥٦ و ٨٨/٥٦ عزمها على مكافحة الإرهاب الدولي. ولا بد من أن نظل متسلحين باليقظة وأن نجدد التزاماتنا طويلة الأمد بشن الحرب على الإرهاب.

وينبغي أن يواصل جميع الأعضاء أو يزيدوا التزامهم بتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في مجالات التشريع، والجمارك، وتسليم المجرمين، والهجرة، وإنفاذ القوانين، والاتجار بالأسلحة، وضوابط الأصول المالية. وينبغي أن تنضم جميع الدول إلى الاتفاقيات الاثني عشر العالمية التابعة للأمم المتحدة أو لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة بشأن الإرهاب الدولي. ومن دواعي سروري أن أعلن أن حكومتي قد أصبحت الآن طرفاً في هذه الاتفاقيات الاثني عشر جميعاً.

وتخيم على الأفق كذلك أخطار أخرى تتهدد السلام والأمن الدوليين. وقد قال الرئيس بوش في خطابه أمام هذه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-62195 (A)
0262195

الجمعية إن الأمم المتحدة يجب أن تعالج أمر تحدي العراق لمجلس الأمن طيلة اثني عشر عاماً. وأوضح أنه لا بد للعراق من الامتثال للاتفاقات التي أبرمها وتقضي بنزع سلاحه.

أما في الشرق الأوسط، فالشركاء في اللجنة الرباعية، ويتمثلون في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، يعملون بالاشتراك مع الإسرائيليين والفلسطينيين وقادة المنطقة الآخرين على وقف الإرهاب والعنف وإعادة المنطقة إلى الطريق المؤدي لتحقيق السلام الشامل. وقد أعرب الرئيس بوش عن رؤية تتمثل في وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وقد شهد هذا العام أيضاً نشوء توافق جديد في الآراء والتزام بمهاجمة الفقر والجوع والمرض، والنهوض بأهداف التنمية. وقد قال الرئيس بوش لدى إعلانه إنشاء حساب تحدي الألفية إن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الثراء والفقر، وبين التمتع بالفرص والشقاء، تشكل تحدياً لشعورنا بالتراحم ومصدراً لعدم الاستقرار في آن واحد. ولا بد لنا من مجابهتها وضم جميع أبناء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وجميع المسلمين لدائرة التنمية الآخذة في الاتساع.

ومن الواضح أنه ليس ثمة نموذج بسيط للتغلب على جميع العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض طريق التنمية المستدامة. ولكننا نرى أن الأمين العام مصيب في إفادته بأن برنامج الدوحة للتنمية وتوافق آراء مونتيري يبرهنان على تجدّد الالتزام الدولي بعملية تتحمل فيها البلدان النامية المسؤولية الأساسية على التنمية فيها، غير أنها تتطلب إتاحة الفرص التجارية والمالية من أجل توسيع نطاق فوائد العولمة حتى تعم الجميع. وبوسعنا أن نكافح الفقر بشكل أفضل إذا ما أولينا مزيداً من الاهتمام لجانبين من جوانب البرنامج تكمنان وراء معظم قصص النجاح، وهما الحكم الرشيد والاستثمار الاجتماعي اللذان يمكنان من النهوض بإنتاجية الأشخاص والبلدان، والنهوض بسبل القياس والرصد والإدارة بهدف تحقيق النتائج في مجال التنمية.

وقد أشار وزير الخارجية كولن باول في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى أن عدم الاكتراث للبيئة يشكل تهديداً لموارد العالم الطبيعية، ولكل من يعتمدون عليها في الأغذية والوقود والمأوى وكسب الرزق. ومن ثم فإن التحدي الذي يواجهنا يتمثل في توسيع دائرة التنمية وضم المستبعدين إليها.

وقد أحرز المجتمع الدولي والأمم المتحدة أيضاً شيئاً من التقدم هذا العام في مكافحة الأمراض التي تهلك مجتمعاتنا السكانية. وقد التزم الرئيس بوش بمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. وسيؤدي دعمنا للصندوق العالمي وللمبادرة الدولية لمنع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم للطفل إلى مكافحة الدمار الذي تسببه الأمراض المعدية.

كذلك لا بد لنا من أن نفعل المزيد لمكافحة الجوع. فاليوم يتهدد خطر المجاعة الملايين أيضاً في أفريقيا وكوريا الشمالية وغيرهما. ومن الضروري تقديم الإغاثة الطارئة لهم، وندعو جميع الدول التي تنعم بوفرة في الأغذية إلى المساهمة في هذه العملية. وقد أفاد الأمين العام بقدرة العلم والتكنولوجيا الفائقة على التصدي لاحتياجات الأمن الغذائي. ومن السبل الرئيسية لاستئصال الفقر والجوع بذل الجهود للاستثمار في التكنولوجيا، بما فيها التكنولوجيا الحيوية، من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية.

وما فتئ انعدام الاستقرار ونشوب الصراعات يؤديان إلى تشريد المدنيين في كافة أنحاء العالم. وتمثل النساء والأطفال الأغلبية الساحقة للمتضررين من جراء الصراع المسلح. علاوة على ذلك، فإن الأطفال يظلون عرضة للضرر

بشكل خاص من وجوه عديدة في حالات الصراع. وقد صدقت الولايات المتحدة مؤخراً على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقين باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. ونحث سائر البلدان على أن تحذو حذونا.

وقد أظهر تاريخ القرن الماضي أن أكثر البلدان استقراراً وتسامحاً ورخاءً هي التي تعزز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتقوم بحمايتها. ونرحب بتعيين سيرجيو فييرا دي ميلو المفوض السامي الثالث لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن نبالغ في تقدير أهمية إقامة وصون الحكومات الديمقراطية الخاضعة لسيادة القانون، التي تحترم الحرية الفردية وتوفر لها الحماية.

وقد أسهمت الأمم المتحدة وستواصل إسهامها القيم في النهوض بحياة الناس في كل أرجاء العالم. وقد أحرز تقدم حقيقي هذا العام في النهوض بأهداف الميثاق. ونحن نثني على الأمين العام، وعلى العناصر الكثيرة التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة ، وعلى الدول الأعضاء ذاتها مجتمعة. غير أنه ما زال أمامنا كثير جداً مما يتعين عمله.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لقد سبقني الكثيرون يا سيدي إلى الكلام في هذه المناقشة، ولذلك فإني أجازف بتكرار الكثير مما سلف قوله. بيد أنه كثيراً ما يتم صقل الحجج في أثناء المناقشات من خلال عرضها المتكرر ولكن بعبارات مختلفة. و كما هو المعتاد، يشكل تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة نموذجين للعمل المتسم بالكفاءة المهنية الممتازة. فهما يتسمان بالشمول، والدقة، والفائدة بطبيعة الحال. ويأخذ التقرير المتعلق بتنفيذ إعلان الألفية بعين الاعتبار مختلف الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة حتى الآن فضلاً عن التقدم المحرز في هذا الصدد. كما يشير التقرير إلى ما يلزم عمله في المستقبل.

وبالمثل يجعلنا التقرير الآخر المتعلق بأعمال المنظمة ندرك العمل الشاق الذي يضطلع به جميع العاملين في منظومة الأمم المتحدة سعياً لتحقيق أهداف الميثاق وغاياته، والمهام التي يحددها الأعضاء للمنظومة. وهو يبرهن لدى قراءته جنباً إلى جنب مع تقرير الأمين العام عن المرحلة الثانية من إصلاحات الأمم المتحدة على إرادة المنظمة المستمرة للتكيف مع المطالب الجديدة بشحذ كفاءتها وتوسيع نطاق قدرتها.

بيد أن وفدي يود أن يرى صدور التقرير عن أعمال المنظمة قبل افتتاح كل دورة جديد للجمعية العامة بستة أسابيع على الأقل. وقد تأخر كثيراً هذا العام. ويمكن النظر أيضاً في الجمع بين عدة تقارير وثيقة الصلة ببعضها في وثيقة واحدة.

ويجسد إعلان الألفية يا سيدي حكمة المجتمع العالمي الجماعية فيما يتعلق بإنجازات العقود السابقة وإخفاقاتها، ويحدد بعض المبادئ والأهداف الأساسية بالنسبة للمستقبل، علاوة على بعض المبادئ التوجيهية بشأن طريق التقدم للأمام. ويتحتم علينا الآن أن نبقيه نصب أعيننا في كافة مساعينا الرامية لبناء عالم أكثر سلاماً ورخاء وعدلاً. إذ تقع على عاتقنا وفقاً لهذا الإعلان مسؤولية جماعية بإعلاء شأن مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على الصعيد العالمي. ولذلك فإن علينا واجباً تجاه جميع شعوب العالم، وخاصة أكثرها ضعفاً، ولا سيما الأطفال، فهم أرباب المستقبل.

والأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية التي يتعين علينا الوصول إلى غاياتنا عن طريقها. بيد أن المنظمة لا تستطيع

أن تفعل إلا بقدر ما نمكّنها من فعله بتزويدها بالولاية والموارد اللازمتين. لذلك فإن مسؤولية النهوض بنصيبنا من العبء تقع في نهاية المطاف على عاتقنا، نحن الأعضاء، بصفتنا الفردية والجماعية. ويتعين على الدول كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها أن تتضافر جميعاً في بذل أفضل الجهود التي بمقدورنا، هذا إن أردنا أن نحقق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

ويتعيّن علينا أن نحدد بجهد جهيد قدرة وبراعة كل منا وأن نسند لكل منا الدور المناسب له. ولكن، بينما يجب على كل دولة أن تضطلع بدورها، لا بد أن تقبل الدول الأكثر قدرة مسؤولية أكبر وأكثر حسما وأن تقوم بها بكل عناية وإدراك. وعندما نتكلم عن الكرامة والإنصاف والمساواة والعدالة على الصعيد العالمي، فإن هذا يستدعي تضحية؛ وهو يستدعي منا أن نتخطى الأنانية والمصالح الفردية أو الوطنية القصيرة الأمد في سبيل المصالح العالمية المشتركة والطويلة الأمد.

وفي السنة الماضية، حققنا نجاحا أكبر في معالجة مسائل السلام والأمن، والتنمية، واستئصال الفقر، وحماية البيئة المشتركة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم السليم، وحماية الضعفاء، والوفاء بحاجات أفريقيا الخاصة، وتعزيز الأمم المتحدة – وهي المجالات التي حددها إعلان الألفية. ومن بين تلك النجاحات: التقدم الحاصل في جهود حفظ السلام وبناء السلام في أنغولا وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وتيمور الشرقية؛ والتخفيف من حدة التوتر في جنوب آسيا؛ والمؤتمران العالميان اللذان انعقدا في مونتيري وجوهانسبرغ؛ والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل والمؤتمر المعني بالشيخوخة؛ وتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وقبول المجتمع الدولي بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحدث أيضا تحركات رئيسية في نطاق النظام القانوني الدولي.

وفي حين تشكّل بعض النجاحات إنجازات فعلية هامة على أرض الواقع، ما زال البعض الآخر في شكل اتفاقات والتزامات وتعهدات ينتظر أن يتم تنفيذه والوفاء به. إنها تشبه ما نسمع أولا من صرير متردد قبل أن نسمع صوت العجلة الكبيرة التي تحمل حملا ثقيلا، وتباشر التقدم فعلا. ويجب أن نعزز القوة ونزيدها وراء العجلات لجعلها تتقدم وتسرع. ومتى حصل ذلك، يجب أن نعني بجهاز التوجيه.

لقد أنجز بلدي نصيبه في المساهمة بتحقيق هذه النجاحات. وإننا نقوم بذلك عن طريق المشاركة الفاعلة في الجهود الدولية، لا سيما، في بعثات حفظ السلام. ونحن أيضا نواصل سياسة إنمائية طموحة في بلدنا. وبنغلاديش اليوم مثال لبلد سعى بجهودنا الخاصة إلى الإفلات من قبضة الفقر. وعن طريق مزيج من سياسات الاقتصاد الكلي السليم، والاستخدام الملائم للمساعدة الخارجية، واستنباط الأفكار الناشئة محليا، من قبيل الائتمانات الصغيرة، والغذاء في سبيل التعليم، والتعليم غير الرسمي، قطعت بنغلاديش شوطا كبيرا في التقدم نحو تحقيق الهدف الذي حددته في أوائل السبعينات. واليوم، تنتج ما يزيد عن ٢٦,٨ مليون طن من الحبوب الغذائية لتغذية شعبها المؤلف من ١٣٠ مليون نسمة. وقد خفضت معدل النمو السكاني من نسبة مرتفعة قدرها ٣,٢ في المائة إلى نسبة متواضعة قدرها ١,٦ في المائة، في غضون العقدين الماضيين. وإنها تفتخر كونها مجتمعا مدنيا ممتازا وعاملا. وقد تحقق تقدم بارز في عملية تعميم منظور المساواة بين الجنسين الذي يعتبر هدفا رئيسيا من أهداف السياسة العامة. وارتفع شأن الصحة والتعليم عموما بشكل كبير. وإن التماسك وتجذُّر الديمقراطية إلى حد أعمق، وسيادة القانون وحقوق الإنسان أمور تشكل حجر الزاوية في سياسات الحكومة العامة. ومما لا شك فيه

أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. ولكننا نعتقد أننا نسير على المسار الصحيح.

وبحسب وجهة نظرنا، لا يمكن تحقيق التنمية إلا بفضل مجموعة عوامل تتمثل في التعددية، والتحرر، والديمقراطية، والحكم السليم، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة. وبينما يجب أن تكون التنمية في صدارة اهتماماتنا الوطنية، على المجتمع الدولي أن يؤمِّن لها الخلفية الشاملة والبيئة المؤاتية.

ويجب أن نستمد من النجاحات التي حققناها بعض الارتياح وقدرا كبيرا من القوة والشجاعة والثقة. ولكن لا يمكن أن نشعر بالرضى عن الذات. يجب أن نتصدى أكثر للتحديات المروعة التي تواجهنا في مسارنا. وتتشكِّل هذه التحديات من الحرب غير المنتهية ضد الإرهاب، وعدم التقدم في تعزيز السلام والأمن، وإعادة البناء وإعادة التأهيل في أفغانستان. والتوتر الشديد الذي تشهده جنوب آسيا، والصراعات المهلكة الحاصلة في الصومال، وليبريا، والصحراء الغربية، والمجاعات التي تفتك بالجنوب الأفريقي، والهوة التي تنمو بين الأغنياء والفقراء، والشمال والجنوب، والافتقار إلى المساواة في التجارة الدولية، والفجوة الرقمية التي يتسع نطاقها، واستمرار الفقر والحرمان، والمجموعات الكبيرة من الشعوب التي تعاني الإهانات تحت نير الاحتلال الأجنبي أو أنظمة القمع، وآفة المخدرات والأوبئة. هذا كله على سبيل الذكر لا الحصر.

ويجب أن نحمل كلنا المجارف لنعمل على إزالة الركام بلا توقف. ومن خلال تنسيق جهودنا، ستتحول المجارف إلى آلات تحفر في الأرض، إلى جرافات ضخمة ومصانع لإعادة التصنيع.

وهكذا يكمن الأساس في تشاطر المسؤولية وتنسيق الجهود والتضحيات. وإن الأمم المتحدة هي الأداة التي نستطيع من خلالها تحقيق ذلك. وعليه، يجب ألا ندخر جهدا في سبيل تحديث هذه الأداة، وجعلها أكثر قوة وأكثر فعالية، وأكثر قدرة في كل مجال. وهذا يتطلب جعلها عن حق ذات صفة تمثيلية وديمقراطية. وإذا كانت الديمقراطية تشكل أفضل نظام على الصعيدين البلدي والوطني، فيجب أن تكون أيضا أفضل نظام على الصعيد العالمي. وهذا يعني أنه سيتم الاستماع والإصغاء إلى كل شخص وكل دولة، واحترام كل منهما. وفيما نتعهد بتقديم دعمنا في سبيل تحقيق هذا الهدف، نناشد كل الزملاء الأعضاء أن يحذوا حذونا.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تواصل الأمم المتحدة بذل الجهود في سبيل إصلاح عملها اليومي. وإن الأمين العام والرئيس السابق للجمعية العامة قد عملا بكد وأحرزا تقدما جديرا بالثناء في هذا المجال. وإننا على ثقة بأن الرئاسة الحالية ستواصل الكفاح بنجاح في الاتجاه نفسه، خصوصا في مسألة متابعة تنشيط طرائق عمل الجمعية العامة. وسيولي وفد بلادي تلك المساعي دعمنا الكامل.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يعتبر إعلان الألفية معلما ودليلا تفصيليا لوضع استراتيجية متجددة والتركيز بشدة على جدول أعمال التنمية للقرن الحادي والعشرين. وإن الدروس التي تعلمناها في منظومة الأمم المتحدة منذ إنشائها قد شكلت رؤية مشتركة للإنسانية في سبيل تحقيق عالم أكثر سلما وازدهارا وعدالة، كما ورد بالتفصيل في إعلان الألفية.

إن إعلان قادة العالم هو نداء موجَّه إلى المجتمع الدولي جاء في أوانه لمواجهة تفشي المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين، والتي سرعان ما تجسدت بالفعل بعد اعتماده، تحديات وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من حيث التعقيد والحجم والتوسع والكثافة، لا سيما في عالم اليوم الذي تسوده العولمة. وكل أوجه المخاطر تلك قد

تجسدت بشكل تام في المأساة الرهيبة التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر.

ولم تعد هذه التهديدات تقتصر على مجالات الصراعات أو الأزمات. فوباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد جرى وصفه أيضا بأنه تهديد للأمن يندرج في ولاية مجلس الأمن. وإن سعي أعضاء الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي عن طريق المساعي الدبلوماسية ووضع الصكوك الدولية المناسبة، يواجه عقبة الخلافات السياسية. ومن جهة أخرى، فإن لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لاقت صدى أكبر لدى الدول الأعضاء. وإن التوصل إلى حل سياسي لدعم مكافحة الإرهاب الدولي هو سبيل إضافي يحتاج الأمين العام إلى أن ينظر فيه.

وبالفعل، فإن تحقيق أهداف التنمية التي وضعتها الألفية هو وسيلة مهمة للقضاء على الظروف المعاكسة على الصُعُد الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان التي يزدهر فيها النزوع نحو الإرهاب، واستبدالها ببيئة اجتماعية – اقتصادية أكثر مؤاتاة وتمكينا.

إن قصص نجاح دور الأمم في بوغانفيل وتيمور الشرقية وسيراليون وأفغانستان وكوسوفو وفي جهود أخرى لبناء السلم تبعث على الاحتفال والتفكير. وبينما كل وضع فيه انتقال للسلطة يستأهل التعامل معه عل حدة، فالدروس التي نحصل عليها من كل وضع هي دروس قيمة من أجل أن نكررها في جهود أخرى للأمم المتحدة لإدارة الأزمات وبناء السلام.

ويتناول تقرير الإبراهيمي بشأن الإصلاحات في قطاع حفظ السلام الإجهاد أو اللامبالاة اللذين ربما حلا عبر عقود من عمليات حفظ السلام. وكما هو متوقع، ستستهلك المرحلة الأولى من هذه الإصلاحات موارد إضافية كبيرة. ونأمل أنها سترسو على مستوى يمكن استدامته، حينما يفي النجاح في استعداد قوات الأمم المتحدة وقدرة نشرها بالاحتياجات الفورية لحفظ السلام. ونحن أيضا على ثقة بأن الأمين العام سيضمن، في الأمد البعيد، أن الأموال المخصصة لحفظ السلام لها ما يبررها وتتماشى مع الناتج المتوقع لاستراتيجيات المنظمة لمنع الصراعات والحل السلمي للنزاعات.

ويمكن لنهج متوازن للسلام والأمن أن يعزز التزام الدول الأعضاء بنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وخاصة من خلال التزامات الشركاء المتقدمي النمو بمساعدة المبادرات المحلية للشركاء النامين.

وفي عالم مثالي، يمكن تحقيق السلام والأمن بمجرد بناء الثقة فيما بين الأمم والدول. ولا يمكن بناء الثقة على انتشار أو تكديس الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل. ومن شأن الجهود المجددة لتحقيق السلم والأمن أن تحتاج إلى تخصيص موارد عالمية للإنفاق الاجتماعي يمكن استخدامها في القضاء على الفقر في الإطار الزمني المحدد في أهداف الألفية للتنمية. ونقدر الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الأطراف الرئيسية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحث الآخرين على النظر بصورة مؤيدة في اتخاذ خطوات مشابهة.

ويمكن تحقيق الجانب الإنمائي لأهداف الألفية للتنمية من خلال الالتزامات الكبيرة والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للشراكة العالمية الاستراتيجية التي نجمت عن مؤتمر الدوحة الوزاري وتوافق الآراء في مونتيري بشأن تمويل التنمية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وإن نتائج المؤتمرات العالمية مثل الدورة الاستثنائية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمرات المرأة، والتزامات بيجين + ٥، والدورات الاستثنائية المعنية بالطفل والفيروس/الإيدز، والجمعية العالمية

للشيخوخة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للموئل، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، تتناول إبطال مفعول الاتجاهات الاجتماعية التي نشأت بالتوازي مع قوى العولمة. وإن تناقص الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية والتي يزداد ارتباطها بالظروف المتشددة للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي قد أدى إلى اختناق التنمية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية التي يسكنها ٨٠ في المائة من سكان العالم – وفيها قدر أكبر من مشاكل العالم المتعلقة بالفقر.

وتقدر فيجي الإسهامات في تنميتنا الوطنية التي حصلنا عليها من خلال المساعدة الرسمية الإنمائية والدعم الأجنبي والدين والائتمان. ونتيجة لذلك، فإن نمونا الوطني يتجه الآن إلى أن يكون مدفوعا بعناصر خارجية، عناصر خارجة عن سيطرتنا بوصفنا دولة نامية. ونحن نتطلع إلى استراتيجيات للتنمية تكون مدفوعة من الداخل. ولذلك نرحب بالالتزامات العالمية الناجمة عن مبادرات ترغب في أن ترى البلدان النامية مثل فيجي تغذي آلياتنا الإنمائية الوطنية النابعة من الداخل. ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) خطوة رئيسية في هذا الاتجاه، ونحن نرحب بها لما تتضمنه من مُثُل واستراتيجيات واعدة ترمي إلى تحقيق التنمية.

ويرتكز هذا النموذج الجديد للتنمية على مناخ يسوده السلام والأمن الدوليان. وهو يرتبط أيضا ارتباطا لا سبيل للخروج منه بثقافة جديدة للحكم الديمقراطي الرشيد والوعي بحقوق الإنسان مما يعني أيضا البناء من الداخل عوضا عن الفرض من الخارج – سواء كشرط للتجارة أو المساعدة أو الائتمان أو كأداة سياسية. وقد أدت الآليات التقليدية في الماضي إلى فقر مدقع وعدم استقرار سياسي.

وينطوي إعلان ناسونيني المعتمد مؤخرا على هذه الشواغل ويؤكد جهودنا الإقليمية لبناء السلام بموجب إعلان بيكيتاوا لعام ٢٠٠٠ الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ. ونتعهد بالالتزام المستمر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة التقليدية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمعاهدات والبروتوكولات ضد الإرهاب والجريمة المنظمة، التي انضمت فيجي إليها. ونجري أيضا حوارا مع لجنة مكافحة الإرهاب.

وتؤيد فيجي التركيز الشديد لإعلان الألفية على إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العامة والبرامج القطرية وخاصة الالتزام بموجب الفقرة ١٧ من الفرع الثالث بتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تنفيذ برنامج عمل بربادوس ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة بصورة تامة وعلى وجه السرعة.

وفيما يتخطى الدول الجزرية الصغيرة النامية، تواصل منطقتنا تأييد الاستجابة الشاملة للبرامج العالمية. وخطة تنفيذ جوهانسبرغ تفعل ذلك، ولكنها تتطلب إجراءً قويا للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بشأن البيئة.

وفي هذا الصدد، تدمج فيجي أهداف الألفية للتنمية في خطتنا الاستراتيجية للتنمية للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، وتؤكد التركيز على الحكم الرشيد والسياسات العامة لقطاعي التعليم والصحة. وندعم خطوات تنفيذ إعلان هونيارا بشأن إنفاذ القانون وإعلان ايتوتاكي بشأن الحكم الرشيد والمساءلة. وإن المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في قضايا الحكم الرشيد مشجعة جدا.

ونظرا لأن التعليم والصحة دعامتان أساسيتان للمجتمع، فربطهما بقضايا الحكم الرشيد يتزايد وضوحا. وتلتزم فيجي بخطة العمل التعليمية لمنتدى جزر المحيط الهادئ التي تم إقرارها في نيوزيلندا عام ٢٠٠١. وتدرك الخطة الحاجة إلى بناء الموارد للتعليم الأساسي في المنطقة. وتدعم إدماج قضايا المرأة والحكم الرشيد في التعليم الأساسي.

وإن تركيز أهداف الألفية للتنمية على العلاج والوقاية من أمراض مثل الفيروس/الإيدز والملاريا وحمى الضنك والسل أمر ذو أهمية كبيرة لأن هذه الأمراض آخذة في الانتشار في فيجي. ونأخذ هذه الأمراض على محمل الجد وسنواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لزيادة الوعي بالإيدز في أثناء التصدي للمشاكل المتعلقة بالفيروس/الإيدز وحمى الضنك والسل والملاريا.

وتواصل فيجي التعهد بدعم التزام الأمين العام بإعلان الألفية وأهدافه الإنمائية وبمتابعتهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد ستايهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد انقضى عامان على انعقاد مؤتمر قمة الألفية، عندما اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا رسميا إعلان الألفية، حيث أكدوا فيه من جديد وبقوة التزامهم بالدفاع عن مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف، وتصميمهم على بذلك كل ما في وسعهم لإقامة عالم أكثر سلاما وأكثر رخاء وأكثر إنصافا.

وبغية تحقيق تلك الغاية، حدد مؤتمر القمة مجموعة من الأهداف المألوفة لنا جميعا. ولو أخذنا هذه الأهداف بصورة فردية فقد لا نجد فيها أي شيء جديد، ولكن تجميعها في إعلان واحد اعتمده أكبر تجمع لرؤساء الدول في التاريخ الحديث هو الذي يعطي الإعلان غرضا ومغزى سياسيا جديدين. وبوسعنا أن نعلن اليوم أن هذه الأهداف تمثل أداة عمل معترفا بها على نطاق واسع ومستخدمة من جانب المجتمع الدولي. ومع ذلك لا بد لنا من أن نسلم بأن بعض المسائل المتعلقة باستخدام تلك الأداة ما زالت بدون حل، وخصوصا المسائل المتصلة بإنشاء نظام للعرض تتوفر له مقومات النجاح، وهو يمثل مسعى معقد بشكل خاص من الناحية المنهجية.

ونود أن نشكر هنا الأمين العام على تقريره السنوي الأول بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. ويتيح الإعلان لنا الفرصة لنتفهم جيدا الجهود المبذولة، والنتائج المحققة والمشاكل التي ووجهت. وفي ضوء هذا التقرير نرى بوضوح أننا لن نحقق أهداف الألفية للتنمية إلا بشكل تدريجي إذا لم نعجل وتيرة سير عملنا. ويبين لنا التقدم المحرز حتى اليوم على الرغم من ذلك أن هذه الأهداف واقعية. لذلك، يكون من واجبنا الجماعي أن نحققها بالفعل.

ولبلوغ تلك الغاية، علينا أن نعزز التنسيق والتعاون على جميع الصعد – الوطنية والإقليمية والعالمية – بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية: الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي هذا السياق، نرى أنه لا بد لنا من أن نولي أولوية خاصة لتعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، لا سيما بعد مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ.

وأود أن أشدد على تقديرنا العميق للأمم المتحدة وأمينها العام. فقد بذلت المنظمة في الواقع جهودا كبرى لتعبئة موارد بشرية ومالية إضافية بغية منع اندلاع الصراعات، واتقاء الكوارث الطبيعية، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الآفات، والإسهام في تحقيق تنمية أكثر استدامة. علاوة على ذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في تنسيق ومتابعة

الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية. ولمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مديرا للحملة ذات الصلة، دور خاص يضطلع به في هذا السياق. ومع ذلك، لا بد من زيادة تعزيز شتى الأدوار والأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. لذلك ستواصل سويسرا تقديم الدعم الكامل إلى الأمم المتحدة في بذل هذه الجهود.

إن تحقيق أهداف الألفية سيعتمد أولا وقبل كل شيء على تصميم البلدان على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان حماية حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، واستئصال شأفة الفقر، والمحافظة على الموارد الطبيعية، بغية تحقيق المزيد من التنمية البشرية الأكثر استدامة. وحسبما شدد الأمين العام في تقريره أيضا، فإن مبدأ السيادة يقتضي أن تتحمل كل دولة المسؤولية عن حماية مواطنيها وأن تضمن لهم التمتع بحرياتهم الأساسية وبسلامتهم البدنية.

وسويسرا، اقتناعا منها بأنه ما من مجتمع يمكن أن يكون أقوى من أضعف أفراده، لتتشاطر الرأي الداعي إلى تفضيل تركيز الجهود على عملية القضاء على أسباب الصراعات ومنع نشوبها بدلا من معالجة نتائجها بعد اندلاعها. وفي رأينا أن استقرارنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سيمكِّن كل فرد منا من أن يتطور وأن يتقدم. لذا، من المؤكد أن السعي لتحقيق ذلك الاستقرار هو أفضل سبيل لمنع نشوب الحروب والصراعات.

ونتطلع إلى صدور التقرير السنوي القادم، آملين بإخلاص أن يكون فيه ما يدل على تحقيق المزيد من التقدم في متابعة الأهداف التي حددها إعلان الألفية.

السيد ستاغنو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لدى قيام الأمين العام يوم الجمعة الماضي بعرض تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، دق ناقوس الخطر. فالمقاصد والأهداف التي اعتمدها رؤساء دولنا في مؤتمر قمة الألفية لا تزال أمرا بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. والعمل الذي قام به المجتمع الدولي لم يكن كافيا. ومن الواضح أننا لو واصلنا السير في هذا الاتجاه، فسيكون من غير الممكن أن نحقق الأهداف الواردة في ذلك الإعلان.

لقد تعهد رؤساء دولنا بأن يقللوا عدد الذين يعانون من فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. واليوم نحن بعيدون كل البعد عن تحقيق ذلك الهدف. فهناك نحو ٢٣ في المائة من سكان العالم يعيش الفرد منهم على أقل من دولار واحد يوميا. ويكافح مئات الملايين من البشر يوميا الجوع والمرض والمشاكل البيئية. وتتسع يوميا الفجوة بين أغنى البشر وأفقرهم. ويستهلك سكان بلدان العالم المتقدم النمو في المتوسط ستة أضعاف ما يستهلكه سكان بلدان العالم النامي من الموارد الطبيعية. وإننا نخسر المعركة ضد الفقر المدقع في أجزاء من أفريقيا وآسيا. وفي أمريكا اللاتينية نحرز تقدما بطيئا للغاية. وفي البلدان النامية، يعاني ٨٢٦ مليون شخص من سوء التغذية. علاوة على ذلك، فإننا حتى لو نجحنا في تخفيض نسبة من يعانون من فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فسيظل هناك ٩٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع.

لقد تعهد رؤساء دولنا بخفض عدد الوفيات بين الأطفال بمعدل الثلثين. ولكننا لو واصلنا السير بالمعدل الحالي فلن نتمكن بحلول عام ٢٠١٥ من تخفيض ذلك المعدل إلا بنسبة ٢٥ في المائة. وفي بعض الدول يموت أكثر من ٣٠٠ طفل دون سنة الخامسة من بين كل ١ ٠٠٠ مولود جديد لإصابتهم بأمراض يسهل الوقاية منها. وهناك في الواقع ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ طفل يموتون يوميا بسبب إصابتهم بتلك الأمراض. وفي أفريقيا، لم يتغير معدل الوفيات بين الأطفال تغيرا يذكر بسبب عودة ظهور الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد تعهد رؤساء دولنا بوجه خاص بالحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وسائر الأمراض الخطيرة ووقف انتشارها. غير أن هذه الأوبئة تنتشر سريعا. والوضع حرج في أفريقيا ومنطقة الكاريبي، ويسوء في آسيا وأوروبا الشرقية. وفي عام ٢٠٠١ وصلت حالات العدوى الجديدة بالفيروس إلى ٥ ملايين حالة، في حين مات أكثر من ٣ ملايين شخص بسبب الإيدز. والأغلبية العظمى من المصابين في البلدان الفقيرة لا تحصل على الأدوية اللازمة لوقف انتشار المرض. وينطبق الشيء نفسه على حالات الملاريا والتدرن الرئوي التي ساءت بسبب ظهور سلالات مقاومة للمضادات الحيوية.

كذلك تعهد رؤساء دولنا بكفالة أن يُتم جميع أطفال العالم الدورة الأولى من التعليم الابتدائي وأن تزال التفاوتات بين الجنسين في التعليم. وبينما من الصحيح أن القيد في المدارس قد ازداد تظل هذه الزيادة أبطأ مما ينبغي، وسوف يتعذر تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وقد اعتمد مؤتمر قمة الألفية سلسلة من الأهداف العريضة ولكن الواقعية بقصد إقامة عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا. فعلينا اليوم تنشيط جهودنا لبلوغ تلك الأهداف. وهذا يتطلب جهودا على الصعيدين الوطني والدولي.

ففي المجال الوطني، لا مناص من اعتماد سياسات عامة جديدة ومن إصلاح المؤسسات الحكومية لإيلاء أولوية أكبر للقضاء على الفقر. فمن العيب أن نرى من بين ١٣٢ بلدا توافرت المعلومات عنها أن ٥٩ بلدا تستثمر في الأسلحة أكثر مما تستثمره في التعليم والصحة. فالواجب أن نستثمر بشدة وانتظام في تنمية مواردنا البشرية. ومن الضروري أن نكافح التفاوت والفقر المدقع فبغير هذه الطريقة لا يمكن أن نوفر بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تكون أكثر عدلا وإنصافا.

وبالمثل، من الضروري أن نعزز ونرسخ مؤسساتنا الديمقراطية. فالديمقراطية تشجع القادة على اعتماد سياسات عامة أفضل، وعلى حماية أضعف الفئات. والحريات السياسية تزيد فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتتيح في الوقت نفسه ظروفا مؤاتية لاغتنام تلك الفرص. ولذا فلا غنى عن الديمقراطية لتحقيق تنمية عادلة.

ومن الضروري في الوقت نفسه أن نكافح الفساد ونضمن قيام حكم رشيد ولا غنى عن معاقبة القادة الظالمين الذين يثرون عن طريق الفساد ويفقرون شعوبهم. ولا بد من إنشاء هيئة ذات ولاية قضائية عالمية لتقديم هؤلاء المجرمين إلى المحاكمة. فمن العيب أن تشجع بعض البلدان المتقدمة النمو على الفساد خارج حدودها بأن تسمح باستغلال الرشوة المقدمة من الخارج في تخفيض الضريبة على الدخل. ونحن واثقون من أننا سنرى قريبا اعتماد اتفاقية للأمم المتحدة عن الفساد، في إطار اللجنة المخصصة المجتمعة الآن في فيينا.

ولا مناص على الصعيد الدولي من تزويد البلدان النامية بموارد كافية لتحقيق الأهداف التي جسدها إعلان الألفية. ووفقا لما يذكره البنك الدولي، فإنه لكي تتحقق تلك الأهداف لا بد من زيادة بما بين ٤٠ مليار دولار و ٦٠ مليار دولار في المساعدة الدولية السنوية. ومن العيب في ضوء ذلك أن يتزايد على مدى العقدين الماضيين تدني النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية. فيلزم أن تُزاد تلك المساعدة وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر مونتيري.

ومن الضروري في الوقت نفسه أن يوضع نظام للتجارة والمال مفتوح ومنصف وغير تمييزي يعزز النمو في أشد البلدان فقرا. والذي يحول في الوقت الراهن دون النمو

الاقتصادي في البلدان النامية، هو العقبات الهيكلية والاختلالات المالية وهروب رأس المال ونقص رأس المال اللازم للاستثمار الإنتاجي والاجتماعي، والقيود على الوصول إلى الأسواق الدولية، وإعانات الإنتاج. ومن العيب أن نرى أن البلدان المتقدمة النمو تنفق يوميا مليار دولار على الإعانات الزراعية، وبذلك تحكم بالفقر على سكان البلدان النامية. ولذا يصبح من الضروري تنفيذ ولاية المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية.

وقد لخص البنك الدولي بمهارة ما يجب علينا أن نفعله لتحقيق أهداف إعلان الألفية. فأولا، علينا نحن البلدان النامية أن نحسن سياساتنا ومؤسساتنا العامة. وثانيا، على البلدان المتقدمة النمو أن تزيل الحواجز التجارية وتحسن تنسيق المساعدة الإنمائية. وثالثا، على البلدان المانحة أن تقدم ٦٠ مليار دولار إضافية سنويا على هيئة مساعدة إنمائية. وهذا المبلغ لا يعادل سوى سُدس مجموع الإعانات الزراعية السنوية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو و ٧ في المائة من مجموع الميزانيات العسكرية في العالم. فالالتزامات والمسؤولية أصبحت واضحة للعيان.

وليس أمامنا سوى ١٣ عاما لتحقيق أهداف إعلان الألفية. وعلينا أن نصغي إلى نداء الأمين العام. ويجب أن نعتمد تدابير واسعة وصارمة وشجاعة من أجل تحقيق الأهداف التي اتفق عليها رؤساء دولنا، وإن لم نفعل، سيبقى إعلان رؤساء دولنا حبرا على ورق.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): نشكر الأمين العام على أن قدم لنا تقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/270)، وتقريره عن أعمال المنظمة الذي يحمل الرمز A/57/1. فالتقريران يكمل كل منهما الآخر تماما وهما توضيحيان بدرجة عالية ويحملان تصورا رائعا لعملنا في المستقبل. غير أن الوثيقتين تحملان كذلك منظورين مختلفين: فإحداهما تركز على أعمال المنظمة والأخرى تركز على الآثار على العالم المحيط بنا.

وبطبيعة الحال فالتقريران – ومعظم البيانات التي استمعنا إليها طوال المناقشة – يشيران إلى نتائج مختلطة: صورة مكبرة للإنجازات تتخللها بعض النواقص بل وبعض العيوب. وهذا طبيعي. فالأمم المتحدة منظمة بالغة التعقيد تتناول قضايا على أوسع نطاق، وتتسم بإجراءات عمل معقدة. ونحن لهذا السبب لا نستطيع إلا في حالات نادرة أن نتكلم عن نجاح لا يضاهى أو فشل ذريع في أعمال المنظمة. فالنتائج دائما تكون بين هذا وذاك. أما عن تأثير أعمالنا، فمن الصعب أن نوجد علاقة سببية بين المقررات ونتائجها في الواقع العالمي لأن هناك عوامل أخرى ليست بالضرورة تحت سيطرتنا.

وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، فلا بد لنا أن نسلم بأنه لو كانت المسألة التي قيد المناقشة اليوم هي تقييم تأثير القرارات المتخذة في الأمم المتحدة من حيث نتائجها فإننا نجد المبرر تماما لأن نشعر بالإحباط. ففضلا عن المشاكل المعروفة المزمنة كالفقر ونزع السلاح والتدهور البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان والتوترات بين الدول وفي داخلها، نشعر بالقلق إزاء تكثيف العنف في الشرق الأوسط ومخاطر نشوب الصراع في الخليج الفارسي وما يبدو أنه خطوة إلى الوراء في موضوع نزع السلاح. وفي نفس الوقت، أدى الكساد في الاقتصاد العالمي إلى أن تواجه المنطقة التي أنتمي إليها، وهي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ركودا اقتصاديا للسنة الثالثة على التوالي، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب. وهذا يوحي بجملة أمور من بينها تزايد صعوبة تحقيق أهداف التنمية التي نص عليها إعلان الألفية.

ومع ذلك، لسنا هنا لتقييم الأوضاع العالمية الراهنة فحسب، بل لندرس أساسا الأعمال التي أنجزتها المنظمة مؤخرا، وبخاصة قدرتها على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذا المنطلق، فإن تفسيرنا للمعلومات الواردة في التقريرين مشجع لدرجة تجعلنا نجسر على تأكيد الحقيقة التالية، الأمر الذي قد يعتقده البعض اندفاعا منا: وهي أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٧ عاما وحتى الآن، يصعب أن نجد فترة تركيز السنتين أتت بمثل النتائج المثمرة التي أتت بها فترة السنتين اللتين مرتا منذ عُقد مؤتمر قمة الألفية، أي منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن.

وأود أن أذكر بضعة أمثلة. أولا، شاركنا جميعا قبل أيام قليلة في الاحتفال بانضمام جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية إلى الأمم المتحدة. ومرد تاريخ تيمور - ليشتي المؤثر والملهم إلى أطراف فاعلة كثيرة، لكن لا شك في أنه بدون الأمم المتحدة لما تحققت النتيجة السعيدة التي شاهدنا.

وثانيا، اضطلعت الأمم المتحدة بدور فريد في توعية الرأي العام بالآثار المروعة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، وبخاصة في أفريقيا. ومن معالم هذا النشاط دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومشاركة الأمم المتحدة في إنشاء وتشغيل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وهذه إحدى القضايا التي سلط الأمين العام الضوء عليها في تقريره المتضمن في الوثيقة A/57/270.

وثالثا، تبدو القارة الأفريقية اليوم مبشرة بالخير أكثر مما كانت عليه حتى قبل ثلاث سنوات. ويعزى الفضل في ذلك أولا إلى حكومات أفريقيا وشعوبها. ومع ذلك، اضطلعت الأمم المتحدة مرة أخرى بدور حاسم في حل الصراعات التي طال أمدها أو في التخفيف من حدتها، كما اضطلعت بدور مساو في الأهمية من خلال مساهمتها في وضع إطار يمكّن الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا من الازدهار.

ورابعا، أحرزت الأمم المتحدة نجاحا ملحوظا في وضع التنمية في صدر برنامج العمل الدولي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التحضير لمؤتمري قمة مونتيري وجوهانسبرغ وعقدهما.

وخامسا، البارز بنفس القدر الجسور المشيدة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية من جانب، ووزارات العلاقات الخارجية والمالية من جانب آخر. والبيان الذي أصدرته لجنة التنمية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ويجعل الأمم المتحدة المرجعية الرئيسية للمجتمع المالي الدولي - وهو أمر لم يكن متصورا قبل سنوات قليلة.

وسادسا، يشكل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية برعاية الأمم المتحدة خطوة هامة صوب الحد من الإفلات من العقاب في العالم.

وسابعا، لا بد لنا أن نسجل أيضا أن التعبئة السريعة للمجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة يشكلان تقدما هاما في إطار التعاون الدولي لمعالجة المشاكل المشتركة.

وأخيرا، أحرز تقدم هام في قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات. وقد اعترف آخرون على الأقل بهذه الحقيقة. أما لجنة نوبل للسلام فقد أبرزتها في إعلانها الصادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ باعتبارها من أسباب منح جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة وأمينها العام.

ولا أود أن أطيل بياني بإضافة قائمة طويلة من الإنجازات الهامة. وهي إنجازات لا ينتقص منها القصور الواضح في المنظمة، الذي نسلم أيضا بوجوده، والذي

سنتطرق إليه بعد أسابيع قليلة عندما ننظر في اقتراح الأمين العام بشأن إجراء المزيد من الإصلاحات، المتضمن في تقريره الوارد في الوثيقة A/57/387.

والنقطة الرئيسية التي نود أن نؤكدها هي أن اليوم، في الوقت الذي نهتم جميعا بمستقبل الأمم المتحدة في إطار نقاش موسع – سنسميه تبسيطا للأمور التعددية مقابل الانفرادية – وفي الوقت الذي تتعرض فيه الأهداف الإنمائية للألفية لخطر شديد بسبب ركود الاقتصاد الدولي، يجدر بنا أن نذكِّر بالإنجازات العظيمة للمنظمة منذ عُقد مؤتمر قمة الألفية، وأن نؤكد هذه الإنجازات. وعلاوة على ذلك، فالفجوة بين الأهداف الإنمائية للألفية والإنجازات الفعلية حتى الآن لا تشير إلى نقص في الأداء فحسب، بل تبين أيضا إمكانات الأمم المتحدة التي لم تستغل. وفي الواقع، إذا شعرنا بالإحباط نتيجة لقصور التقدم في الميدان، فالأمم المتحدة ليست السبب بالضرورة في حدوث هذا الخطأ.

ومن ناحية أخرى، فإن الأهداف والإرشادات الواردة في إعلان الألفية، بالإضافة إلى تلك المتضمنة في القرارات الجماعية الأخرى، بما في ذلك على وجه الخصوص، توافق آراء مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ، تتيح لنا رؤية وتشير إلى الطريق الذي يجب اتباعه. وقرار السير في هذا الطريق هو قرارنا.

وختاما، فاستعراض التقريرين المعروضين علينا يذكرنا ضمنا وصراحة أن الأمم المتحدة حيوية للبشرية، ليس بسبب مُثلها فحسب، بل أيضا بسبب إنجازاتها الملموسة وقدرتها على الإسهام في تبيان الطريق قدما. ولنتذكر أنه في الوقت الراهن، الذي يبدو فيه أن المفاهيم المتضاربة التي أشرت إليها تزداد حدة، لا ريب أن تعددية الأطراف يجب أن تسود تحقيقا لمنفعتنا جميعا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين عن أعمال المنظمة وعن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، كما وردا في الوثيقتين A/57/1 و A/57/270، على التوالي. ويشيد وفد بلادي أيضا بالأمين العام على رؤيته وشجاعته وتصميمه في إحداث التغيير في التصدي للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة، وعلى التزامه القوي بالتعددية في حل القضايا ذات الاهتمام المشترك لجميع الأمم. ويتجلى ذلك أيضا في بيانه للجمعية العامة بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر، وفي تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة، كما ورد في الوثيقة A/57/387. ونحن نتشاطر إلى حد كبير تحليل الأمين العام للوضع العالمي الراهن وشواغله بشأن مستقبل المنظمة.

وأود أيضا أن أهنئ الرئيس على قراره الحكيم بالنظر في هذين البندين المترابطين من بنود جدول الأعمال من خلال نقاش مشترك. فهذا الأمر لن يثري مناقشتنا فحسب، بل سيحسن أيضا فعالية أعمال الجمعية العامة. وينبغي أن يكون بداية جيدة لما يجب أن تكون عملية تغيير شاملة في الجمعية العامة وهيئات أخرى حكومية دولية في الأمم المتحدة. ونحن بالطبع نحتاج إلى الاستجابة للتغييرات والتحسينات التي ينفذها الأمين العام في الأمانة العامة، وإلى التغييرات والتحسينات الإضافية التي يقترحها. كما أننا بحاجة إلى العمل بجدية أكبر لتعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وماليزيا بوصفها عضوا جديدا منتخبا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تبدأ فترة عضويتها عام ٢٠٠٣، فهي تتطلع إلى العمل مع الآخرين لتعزيز عمل ذلك الجهاز وهيئاته الفرعية. ونأمل مخلصين أن تتمكن الجمعية العامة، في ظل الرئاسة الحالية، من البدء بالتلبية الإيجابية والسريعة لنداء الأمين العام الداعي إلى خفض عدد الجلسات التي تعقد، والتقارير التي تصدر تحت رعاية الهيئات الحكومية الدولية

التابعة للأمم المتحدة. والقرار هو قرارنا، نحن الدول الأعضاء. فلنبدأ عملية عكس مسيرة هذا التوجه الآن، من أجل مصلحتنا المشتركة.

ولقد ذكّرنا الأمين العام بالانتكاسات العديدة للسلم والأمن الدوليين في العام المنصرم. ونحن لا نزال نشهد حالات عديدة حول العالم تهدد السلم والأمن الدوليين. ويبدو العالم الآن في الحقيقة مكاناً أخطر بكثير من ذي قبل، خاصة حين يلوح أمام أعيننا شبح الحرب في منطقة غرب آسيا.

وفي الشرق الأوسط، تمعن إسرائيل في احتلالها الوحشي للأراضي الفلسطينية، وفي تفكيكها المنظم للمؤسسات الفلسطينية، وفي أفعالها التي تقترفها منذ أمد بعيد بغية إهانة وإخضاع القيادة والشعب الفلسطينيين. ويقدر وفد بلادي المبادرات التي قام بها الأمين العام للتصدي للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشجعنا اتصالاته ومشاركته المستمرة مع المجموعة الرباعية، ومع الأطراف الأخرى المعنية أيضا في المنطقة. ولا بد من بذل جهد جاد لاستئناف عملية السلام وتحقيق الحل المتمثل في إقامة دولتين، كما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي لجميع الدول أن تبذل جهودا إضافية لمكافحة الإرهاب الدولي، الذي يظل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويقتضي ذلك قيام المجتمع الدولي بعمل جماعي. وهو ما ينبغي أيضا القيام به في إطار الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بوضع الإطار القانوني اللازم لمنع وقمع الإرهاب. ويجب ألا نتجاهل الأسباب الجذرية للإرهاب. فلا بد أن نفهمها وأن نجد الحلول الملائمة لها، والتي قد لا تكون بالضرورة في شكل ردود عنيفة. ويتفق وفد بلادي مع الأمين العام على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية في المعركة ضد الإرهاب. وينبغي في الوقت ذاته أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على تنسيق العمل وأيضا على مساعدة الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتم من خلال لجنة مكافحة الإرهاب.

ويظل وفد بلادي قلقا إزاء خطر الهجوم العسكري على العراق. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في النصح بضبط النفس. ونحث على سلوك واستنفاد جميع القنوات والتدابير الدبلوماسية حتى يمكن تجنب الحرب وعواقبها المأساوية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تركز جهدها على منع نشوب الحرب، بدلا من الإقدام عليها في عجلة. ويجب عدم تنحية الدور الرئيسي للأمم المتحدة، ولا سيما دور مجلس الأمن. ولا بد أن يكون العراق مستعدا للسماح بالعودة غير المشروطة لمفتشي أسلحة الأمم المتحدة والامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي المقابل، ينبغي للمجلس أن يكون قادرا على التصرف بحكمة وشجاعة، مراعيا بالكامل جميع التداعيات والعواقب. ويعلق وفد بلادي أملا كبيرا على الحكمة الجماعية لأعضاء المجلس في معالجة هذه القضية قيد البحث بأقصى درجات العناية والمسؤولية. ويجب أن يحافظوا على مصداقية المجلس. ولا بد أن يضمنوا احترام جميع الأطراف المعنية الكامل للمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بقضية بالغة الأهمية للمجتمع الدولي بأسره مثل هذه القضية، نحث المجلس على توفير الفرصة لكل أعضاء الأمم المتحدة لكي يعربوا عن آرائهم. وأفضل لتحقيق ذلك هو النقاش المفتوح في المجلس، قبل البت في الأمر.

ولا يمكن ببساطة الحكم على الأمم المتحدة بأنها غير ذات أهمية في حين أن المبادئ ذاتها التي يؤمن بها جميع أعضائها، ويجتهدون في سبيل تعزيزها، تواجه التحدي. ويأمل وفد بلادي أن يبذل أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما أعضاؤه الدائمون، جهدا جادا لضمان امتثال جميع الدول

الأعضاء لقرارات المجلس. فالأمم المتحدة تظل ، بالنسبة للعديد من البشر حول أنحاء العالم، الأمل الأخير لحل سلمي للصراع في الجهد الساعي إلى صون السلم والأمن الدوليين. وأود هنا أن أكرر عبارات وزير خارجية ماليزيا في بيانه في مؤتمر قمة الألفية، عام ٢٠٠٠، عندما قال إن الأمم المتحدة بالنسبة لكثيرين هي

”بوتقة آمالها وأمانيها من أجل نظام عالمي أفضل وأكثر إنصافا يستند إلى مبادئ المسؤولية والالتزامات والتعهدات المشتركة – بصفتها محفلا هاما لصياغة آرائها، ولكنها تتوقع منها أيضا أن تستجيب لاهتماماتها واحتياجاتها“. (A/55/PV.5، الصفحة ٥٨)

ويجب أن تلبي الأمم المتحدة احتياجات كل الأعضاء، خاصة مجموعة الأغلبية المكونة من البلدان النامية. وينبغي ألا تشعر الدول الأعضاء الصغيرة، خاصة المنتمية إلى فئة أقل الدول نموا، بأنه يتم تهميشها، بل بأنها تستطيع أن تتوقع المشاركة في مناقشة القضايا العالمية وتقديم إسهام ذي مغزى، بغض النظر عن حجمها.

وأشار الأمين العام إلى التدابير التي اتخذها مجلس الأمن لفرض جزاءات محددة الهدف ولتعديل أنظمة الجزاءات الحالية. ولا تزال ماليزيا قلقة إزاء الآثار الاجتماعية – الاقتصادية الحادة للجزاءات التي تُفرض على مجتمع، وإزاء الآثار السياسية والنفسية التي تخلفها على السكان بأكملهم. ولذلك من المهم أن يتم التقييم باستمرار، ليس لعواقب الجزاءات الإنسانية فحسب، بل أيضا لأثرها السياسي بغية ضمان فعاليتها والإنجاز السليم لها. ونحن نتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن الجزاءات المحددة الهدف يمكن أن تؤدي دورا رادعا هاما وأن تسهم في استراتيجية شاملة للدبلوماسية الوقائية.

وإننا ندعم تماما جهود الأمين العام لمواصلة تعزيز ثقافة منع نشوب الصراع في الأمم المتحدة وجهوده لمنع نشوب الصراعات المسلحة وتشجيع صنع السلام في مختلف مناطق العالم. ونتفق معه في الرأي على الحاجة إلى معالجة الفارق بين الرؤية والواقع في تعزيز منع نشوب الصراع. وما زلنا نرى أن الأمم المتحدة قادرة تماما على إعطاء الزخم اللازم ومساعدة الدول الأعضاء لتحقيق رؤية السلام التي يتضمنها الميثاق والتي أعاد التأكيد عليها مرة أخرى إعلان الألفية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقوم الدول الأعضاء بدورها. ينبغي أن تستجيب بشكل إيجابي لقلق الأمين العام، على سبيل المثال، إزاء استمرار التحدي الذي تواجهه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من نقص في القوات. ويجب أن يكون هناك التزام سياسي قوي من جميع الدول الأعضاء بالتعاون والمساعدة والإسهام.

ونحن ممتنون للنجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في حالات فريدة، كما هو الحال في كوسوفو وسيراليون وتيمور ليشتي. ويسرنا أن نرحب بتيمور الشرقية بوصفها أحدث عضو في الأمم المتحدة. ونرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في أماكن أخرى. وفي حين أننا نسلم بأنه أحرز تقدم سياسي كبير في أفغانستان في الأشهر الأخيرة، فإننا لا نزال قلقين لأن التمويل غير الكافي لدعم الحكومة والمساعدة في إعادة الإعمار الاقتصادي قد يهدد بإبطال مفعول الجهود المتضافرة التي بذلتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. كما أن عملية السلام الدقيقة، التي صممت بعناية فائقة، قد ينفرط عقدها بدون دعم مستدام والتزام من جانب جميع الأطراف. ولا تزال ماليزيا تدعم بالكامل جميع هذه الجهود.

ولم يكن التقدم في مجال نزع السلاح مشجعا جدا. ومن البديهي أن نكون قلقين من التوترات المتزايدة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية، وهو ما أشار إليه الأمين العام

في تقريره. وتشير التطورات الأخيرة بوضوح إلى احتمال أنه يجري حاليا إنتاج جيل جديد من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي قد تقع في الأيدي الخطأ. كما أن التقدم البطيء في إزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، يثبت لنا مرة أخرى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ويشعر وفد بلدي بخيبة أمل، بشكل خاص، لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز تقدما بعدم تنفيذها الخطوات الثلاث عشرة لنزع الأسلحة النووية التي اتفقت عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عام ٢٠٠٠. ويحدونا أمل صادق أن تتمكن الأمم المتحدة في نهاية المطاف من القيام بدور أكثر أهمية لتحريك عملية نزع السلاح على صعيد عالمي. ونحن نعرف أن الظروف غير مؤاتية إطلاقا للمنظمة. إلا أننا يجب أن نواصل سعينا لتحقيق الأهداف التي أجريت مفاوضات صعبة بشأنها في الأمم المتحدة. ويرغب وفد بلدي في أن يكرر الإعراب هنا أن ماليزيا والبلدان الأخرى التي تفكر بنفس الأسلوب ستواصل بذل جهودها أثناء هذه الدورة وفي دورات الجمعية العامة التي ستعقد في المستقبل لمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

وقد شدد الأمين العام على ضرورة زيادة تعزيز قدرات الأمم المتحدة للتصدي بسرعة وفعالية للتحديات الإنسانية. وستؤيد أية تدابير يتخذها هو لتحسين السياسات والآليات الموجودة في المنظمة بأسرها وتطوير سياسات وآليات جديدة.

إننا نلاحظ أن سلامة وأمن الموظفين العاملين في المجالات الإنسانية لا تزال مشكلة رئيسية. ونحن نرحب بوجود منسق أمني متفرغ بدرجة أمين عام مساعد، وبمختلف المبادرات التي اتخذت لتحسين إدارة أمن الموظفين العاملين في المجالات الإنسانية.

وفي عدد من المناسبات، اقترح وفد بلدي، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن وهذه الجمعية أن تقدر الأمم المتحدة التقدير الواجب لما يقدمه العاملون في المجالات الإنسانية من إسهامات وتضحيات. ونلاحظ، على سبيل المثال، أنه خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٢، قتل أربعة من موظفي الأمم المتحدة واختطف اثنان. ونود أن نكرر الإعراب عن رأينا المتمثل في أن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تنظر في السبل المناسبة لتكريمهم على نحو تكريم العاملين في حفظ السلام. وسيسعد وفدي أن يعمل مع الوفود الأخرى ومع الأمانة العامة على تحقيق هذه المسألة.

ولا يمكن فصل عمل الأمم المتحدة عن الجهود التي تبذل لتحقيق أهداف الألفية للتنمية. وقد قال الأمين العام إنه توجد فرص لإحداث تخفيض سريع في مستوى الفقر المدقع في معظم البلدان النامية. ولكن مسألة الافتقار إلى الموارد يجب أن تعالج على نحو جدي لتمكين البلدان، لا سيما بلدان أفريقيا، من تحقيق هدف تخفيف حدة الفقر على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠١٥. وهناك حاجة واضحة وملحة إلى سد الفجوة في الموارد المالية اللازمة للبلدان لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وقد حث الأمين العام، في بيانه يوم الجمعة الماضي، الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بالوعد الذي قطعته في إعلان الألفية. وفي حين أنه يتعين أن تقوم فرادى الدول الأعضاء بالأعمال المحلية، فإنه ينبغي أن نواصل حوارنا في هذه الهيئة وفي هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى حول السبل والوسائل لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر في قمة الألفية. ويأمل وفد بلدي أيضا أن يواصل

الأمين العام السعي للتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بفعالية وكفاءة لمساعدة الدول الأعضاء، لا سيما أفقر البلدان النامية، وذلك ليتسنى تحقيق معظم هذه الأهداف.

ونحن نتفق تماما مع تقييم الأمين لعام بأنه يتعين علينا جميعا أن نعالج بجدية ''الكلل من مؤتمرات القمة'' وتنفيذ الأهداف الطموحة. كما أن مؤتمر تمويل التنمية والاجتماع الوزاري في الدوحة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة حددت أهدافا عديدة وقدمت قائمة طويلة من الإجراءات التي يتعين تنفيذها. ومن الواضح أنه مطلوب الآن أن تقوم جميع الجهات المعنية، بصورة فردية وجماعية، بأعمال المتابعة بالإضافة إلى توفير الإرادة السياسية اللازمة. ويؤيد وفد بلدي الرئيس في تصميمه على تكريس اهتمام خاص بالمتابعة المنسقة والمتكاملة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الكبرى، بما فيها مؤتمر قمة الألفية، كما قال الرئيس في بيانه يوم الجمعة الماضي.

وقد أبرز الأمين العام أيضا معالجة الأمراض الرئيسية والوقاية منها، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، بوصفها أحد مواضيع إعلان الألفية لهذه السنة. ونلاحظ بقلق شديد الخطر الذي تشكله الأمراض المعدية، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهذا المرض لم يعد مجرد مشكلة صحية. إنه مشكلة بشرية شاملة،، وتهديد خطير لأمن وتنمية الأمم. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المعالجة والرعاية المتوفرتين على نطاق واسع في البلدان العالية الدخل، فإن البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل، حيث ينتشر المرض على أوسع نطاق، تفتقر إلى برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك من المحتم أن تقدم البلدان المتقدمة النمو المساعدة إلى البلدان المعنية. وماليزيا قلقة جدا من خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومستعدة للعمل مع البلدان الأخرى لتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

ويشعر وفد بلدي بالتشجيع لاستمرار جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، بما فيها تغيير ثقافة الإدارة في الأمم المتحدة. ونحن نساند بالكامل مجموعة تدابير الإصلاح التي حددها الأمين العام في تقريره عن ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''. فوجود موظفين يتسمون بالكفاءة وتحركهم حوافز قوية ووجود إدارة محترفة، والقيام بممارسات حصيفة في مجال الإدارة المالية والميزانية، أمور تشكل جميعها حجر الزاوية لمنظمة جيدة.

إن وفد بلدي، الذي يمثل حكومة دعت بالفعل على مدى عدد من السنين إلى تطوير عمليات الحكومة الإلكترونية، يرحب بالمبادرة الحالية لتحويل العمليات اليدوية والمعتمدة على الورق إلى ''أمم متحدة إلكترونية''. وهذا شيء ينبغي أن نتطلع إليه جميعا. ونحن ننتظر بفارغ الصبر بدء حقبة لا يتعين علينا فيها أن نتعامل مع أكوام من الوثائق المطبوعة التي تنتجها الأمم المتحدة يوميا.

ولا تزال إدارة الموارد البشرية، لا سيما التوظيف، مسألة هامة في تعزيز الكفاءة داخل المنظمة. ونحن نشيد بإدخال أداة توظيف إلكترونية عالمية تعتمد على شبكة الإنترنت، ''غالاكسي''. ونشعر أن هذا سيمكن كثيرا الشباب والرجال والنساء الممتازين من التقدم للوظائف في الأمم المتحدة، مما يجعل المنظمة أكثر ديناميكية واستجابة للتغيير والابتكار. وفي نفس السياق، فإن اعتماد استراتيجية أحدث في ميداني المعلومات والاتصالات سيزيد من تحسين إدارة المنظمة بصورة عامة.

وينظر وفد بلدي أيضا باهتمام كبير إلى الاقتراح الحيوي الرامي إلى تحديد مقر الأمم المتحدة الحالي، أي الخطة

الرئيسية الجوهرية وبناء مبنى مكون من ٣٥ طابقا، تبلغ مساحته ٩٠٠ ٠٠٠ قدم مربع، لتوفير ”مساحات أكبر مما هو ضروري“ جنوبي الشارع رقم ٤٢. ونلاحظ أن تكاليف الخطة الرئيسية الجوهرية تقدر بحوالي ١,١ بليون دولار إلى ١,٣ بليون دولار. ونظرا لأن الفترة اللازمة لإكمال الخطة الرئيسية الجوهرية تقدر بست سنوات، نأمل ألا تكون هناك تكاليف تتجاوز الميزانية، وإن كان قد أجري تحليل شامل ومفصل للتكاليف.

ويشجعنا أيضا تحسن القاعدة المالية للأمم المتحدة في عناصرها الثلاثة الهامة: الأموال المتوفرة نقدا أو السيولة النقدية، مستوى الأنصبة المقررة المسددة، والديون المتوجبة على الدول الأعضاء. ويحدونا أمل صادق أن تتسنى معالجة الجانب الآخر من الحالة المالية للأمم المتحدة – تفاوت السيولة النقدية الدورية – على نحو مماثل، بالإضافة إلى تخفيض عدد عمليات الاقتراض من بعثات حفظ السلام العاملة.

وقد شهدنا في السنوات الماضية تحديا لوجود منظمتنا على هيئة اتجاه قوي نحو اتباع النهج الأحادية، كما شهدنا الحشد الجماعي للإرادة السياسية والموارد من جانب المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وللأسف، فإن فترة الاتجاه الأخير كانت قصيرة إلى حد ما في أعقاب ظهور بعض الإشارات الدالة على تجنب المعاهدات المتعددة الأطراف. ويوجد أيضا اتجاه متنام لإجبار المنظمة على أن تصبح غير ذات أهمية في بعض المجالات.

وقد رد الأمين العام بحزم وبتوقيت جيد عن طريق حث الدول الأعضاء على العودة إلى المبادئ الأساسية لهذه المنظمة، أي العودة إلى تعددية الأطراف. وماليزيا تشاطره بشدة الرأي الذي أعرب عنه. يتعين علينا أن نعكف من جديد على النهج المتعدد الأطراف في كل جوانب عمل الأمم المتحدة. ونأمل مخلصين أن تستقبل الدول الأعضاء هذه الدعوة بنشاط دائم، في توافق تام مع مبادئ وميثاق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، بالنظر إلى التقريرين اللذين قدمهما إلينا الأمين العام عن نشاط المنظمة وعن متابعة مؤتمر قمة الألفية، أود أن أهنئ الأمين العام على تينك الوثيقتين ذواتي الجودة العالية جدا. والممارسة الهامة التي نشارك فيها اليوم تمكِّننا من تقييم أهمية العمل الذي أنجزته المنظمة في السنة الماضية بنوع من المحاسبة، وتتيح لنا الفرصة أيضا لفحص الطريق الذي لا يزال أمامنا بغية الوصول إلى الأهداف التي حددناها لأنفسنا قبل عامين.

وكما نفعل في كل سنة، يجب علينا في المقام الأول أن ندرك القدر الكبير من العمل الذي أنجزته المنظمة. ونلاحظ، بشيء من الارتياح، الجهود الخاصة التي بُذلت بغية تنفيذ التوصيات التي صاغها الأمين العام في تقريره الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠١ فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات. وتستهدف تلك الجهود الحصول على تعاون أفضل من الحكومات، وإلى تقديم مزيد من الدعم للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية للسلام والاستقرار، وإلى تشجيع البلدان على إدراج منع نشوب الصراعات في برامجها الإنمائية.

والعمل الذي أنجزته المنظمة لتحسين إدارة عمليات حفظ السلام، وخاصة من خلال تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بهذه العمليات، يستحق الاهتمام الكامل. والتدابير المتفق عليها، ولا سيما على مستوى قدرات النشر السريع – التي طُلبت منذ فترة طويلة – وموافقة الجمعية على مفهوم مخزونات النشر الاستراتيجي تشكِّل تقدما كبيرا.

وأخيرا، تجري الآن إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، وتلك نتيجة إيجابية جدا.

ويود الوفد المغربي أن يرحب بالمبادرة التي أعلنها الأمين العام فيما يتعلق بإعداد دليل، لأول مرة، مكرس لعمليات حفظ السلام ولوضع توجيهات أكثر تفصيلا للبعثات العسكرية. ولا شك أن كل تلك التدابير ستحسن إدارة عمليات حفظ السلام، ولكنها تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين كما أشار إلى ذلك الأمين العام.

وكانت السنة الماضية، من سوء الطالع، مسرحا لأحداث درامية قلبت مفاهيمنا للمخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الدولي. فالهجمات المأساوية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أدت بالمنظمة إلى الاضطلاع بدور لم يسبق له نظير في مكافحة الإرهاب. ولا بد أن تلك الأحداث المأساوية أثبتت أن التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين تتطلب منا استجابة جماعية، قائمة على أساس بذل جهد متزايد من التعاون والتضامن بين الدول، وهو الطريق الوحيد لاحتواء الموجة العارمة من هذه التهديدات والقضاء عليها.

وأود أيضا أن أتطرق إلى الحالة في أفريقيا، وهي قارة ننتمي إليها انتماء كاملا، في قلوبنا ولكن جغرافيا أيضا، كما يعرف الجميع. ومن الواضح أن أفريقيا واجهها تحدي العولمة أولا وكانت أولى ضحاياه بمعنى ما. وفي هذه السنة اتُخذت خطوة هامة عندما قرر المجتمع الدولي أن يدعم بقوة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي كانت موضوع مناقشة متعمقة في هذه القاعة في ١٦ أيلول/سبتمبر. وهكذا انتقلت أفريقيا إلى مركز شواغل المجتمع الدولي، ويسرنا أن نلاحظ أن المنظمة قررت أن تجعل تنمية أفريقيا إحدى أولى أولوياتها.

وبالمثل، نلاحظ مع الارتياح الدور الذي سيضطلع به من الآن فصاعدا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مساعدة بعض البلدان على الخروج من الصراعات بإنشاء أفرقة مخصصة لذلك الغرض. وأود هنا أن أركز على المبادرة الأولى التي اتُخذت في ذلك الصدد بإنشاء فريق للبلد الشقيق غينيا - بيساو، التي تربطها بالمغرب صلات تاريخية عميقة تعود إلى عهد الكفاح من أجل الاستقلال الوطني.

وعلى الرغم من كل ما أُنجز وكل التقدم الذي أشرت إليه من فوري، نحن بعيدون عن تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. والالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بالفقر، الذي يجب أن ينخفض بنسبة النصف؛ وبالإيقاف النهائي لوباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وبتعميم التعليم في العالم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، بعيدة عن التحقق. وقد أُحرز تقدم في بعض المناطق أكثر من الأخرى، وخاصة في شرق آسيا. ولكن، كما قلت من فوري، من المؤسف أن أفريقيا لا تزال هي القارة التي خلفها الركب والتي تحتاج إلى مساعدة دولية مضاعفة. ولذلك ينبغي أن نضاعف تعبئتنا من أجل أفريقيا. ويجب أن نقول ذلك ونردده هنا.

ولا شك أن مؤتمري القمة اللذين عُقدا في مونتيري وجوهانسبرغ مكّنانا من تحقيق بعض التقدم بشأن تمويل التنمية وبشأن التنمية المستدامة. ومع ذلك، يود وفدي أن يشدد هنا على أننا نولي أكبر الأهمية لإنشاء آلية للمتابعة لتلك المؤتمرات الرئيسية. وينبغي لهذه الآلية ألا تضيف بيروقراطية جديدة أو تشكِّل عبئا على الاجتماعات القائمة.

تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، الآنسة كلارك (بربادوس).

إن ما نحتاج إليه أساسا هو أن نقرر، في إطار الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أية بنود تتطلب متابعة خاصة، ثم نعهد بها إلى فريق عامل مفتوح باب العضوية وغير رسمي كي يقدم تقريرا بشأنها في إطار

زمني محدد. والمغرب مستعد للنظر في جدوى إنشاء هذه الآلية مع الوفود التي يهمها الأمر.

ولعل بإمكان الأمين العام أن يعد تقريرا أو وثيقة تمهيدية نصف سنوية، مثلا في شهر أيار/مايو. ويمكننا أن ننظر في مثل هذه الوثيقة عندما يحين أوان انتخاب رئيس الجمعية وأعضاء المكتب، وسيساعدنا ذلك في تحديد القضايا ذات الأولوية للدورة المقبلة.

وقد يكون من المفيد التفكير في ذلك قبل حلول فصل الصيف، وذلك في سياق الجهود المبذولة حاليا من أجل تنشيط الجمعية العامة وتبسيط عملها واسترداد مكانتها اللائقة بها في هيكل منظمتنا.

وقد شهد نقاشنا اليوم والنقاشات التي تتكرر بين سنة وأخرى تحسنا، وربما تبسيطا أيضا، مما يساعدنا على تركيز اهتمامنا على الأمور الأساسية في كل دورة، ربما من خلال إسناد نقاشات معينة إلى أفرقة مصغرة. وعلى ذلك تتوقف مصداقية الجمعية العامة.

أخيرا، فإننا نعتقد أنه لا بد من تشجيع الأمين العام على ممارسة القيادة والإرشاد، خاصة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات والوساطة السياسية، بغية مساعدة الأطراف المعنية المتورطة في صراع يمكن أن يهدد السلم والأمن العالميين على إيجاد حل سياسي. ومن هذا المنطلق، على منظمتنا أن تضاعف جهودها لمساعدة البلدان الأفريقية في تسوية منازعاتها وتركيز جهودها على التنمية الاقتصادية لما فيه خير شعوبها.

إن الجيل الذي سيأتي خلال هذا القرن ينبغي أن يكون جيل البنائين، بعد جيل القرن الماضي، الذي كان جيل بنَّائي الأمم. وبخلاف ما كنا نعتقده قبل بضعة عقود خلت، فإن حرية الشعوب ليست نقطة فاصلة، بل هي غاية يمكن تحقيقها بمجرد أن تتغلب الشعوب على العراقيل التي تعوق أمنها وتنميتها.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي أشادت بالأمين العام على إعداد التقريرين الشاملين عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ إعلان الألفية. لقد جرى استعراض شامل لأنشطة الأمم المتحدة بغية تحديد الحلول للتحديات الجديدة التي تواجهنا، والتي أصبحت أكثر تعقيدا وإلحاحا في عالم اليوم الذي يتعولم بخطى متسارعة.

ويشير الأمين العام بوضوح إلى أن ثمة ترابطا وتداخلا وثيقين بين صون السلم والأمن والنهوض بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتنمية المستدامة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه لم يعد أي بلد قادرا اليوم بمفرده على التصدي لتحديات التنمية السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية في هذا العالم المترابط الأطراف.

إننا نعتبر صون السلم والأمن جزءا أساسيا من مسؤوليات المنظمة، ولذا نؤيد تماما تركيز التقرير بشأن أعمال المنظمة على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف الانعدام التام للأمن على التقدم نحو السلام.

ونشاطر الأمين العام شواغله بشأن المركز الراهن للمفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فالمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي والتوصل إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلا عن الجهود الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، قد وصلت الآن إلى طريق مسدود في مؤتمر نزع السلاح. كما أن استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد عُلِّق، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ بعد.

ومع ذلك، فقد شهدنا خطوات إيجابية في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، والشفافية في عدم الانتشار، منها اتفاق فريق الخبراء الذي تم التوصل إليه في سمرقند، أوزبكستان، بشأن نص معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى والالتزام بتوقيع هذه المعاهدة خلال العام الحالي. وكازاخستان التي عانت من القوة المدمرة للأسلحة النووية، مقتنعة بأن هذا حدث مهم لا بالنسبة لبلدان آسيا الوسطى فحسب، بل وبالنسبة للأمم المتحدة، التي تشارك في هذه العملية منذ سنة ١٩٩٧. ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم يتوافق مع تكامل واستدامة النظام الدولي لعدم الانتشار.

ولا تزال عمليات حفظ السلام هي الأداة الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة. ولذلك، لا بد من تعزيز قدرتها على تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام بشكل فعال.

إن كازاخستان تلتزم بإقامة عالم يسوده السلام والرخاء والعدالة. ونؤيد تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في جهودها لضمان القابلية للتنبؤ وتحقيق النظام والاستقرار العالمي وإقامة علاقات منصفة بين الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل والقيم الكونية.

ويؤيد وفدي تماما رأي الأمين العام ومفاده أن المجتمع الدولي أمامه درب طويل قبل أن يحقق الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأن بلوغ تلك الأهداف يتوقف الآن، أكثر من أي وقت مضى، على قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات مستدامة وموحدة.

لقد أثبتت الأمم المتحدة قدرتها على التأقلم مع التقلبات السريعة في العالم، وتصدت بنجاح لتحديات خطيرة. ومع ذلك، فمن المهم لهذه المنظمة كفالة أن يتضمن برنامج عملها أولويات إعلان الألفية. ونشاطر الأمين العام رأيه بأنه يمكن تحقيق قدر أكبر من التقدم من خلال زيادة التنسيق بين الاستراتيجيات التي تتضافر فيها جهود الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والهيئات وغيرها من فعاليات المجتمع المدني.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد سلّطت الضوء على الأهمية الحيوية للجهود المتعددة الأطراف لصون السلم والأمن الدوليين، وأعطت دفعة جديدة لتضافر العمل ضد الإرهاب الدولي، حسبما تم التعهد بذلك في إعلان الألفية. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو العنصر الرئيسي لتصدي المنظمة على نحو صارم لهذا الخطر العالمي. لذلك، فمن المهم للبلدان أن تنسق جهودها لضمان التنفيذ الناجع لذلك القرار. وأمام الأمم المتحدة مهمة كبرى تتمثل في متابعة تنفيذ القرار من خلال عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

وكازاخستان ما فتئت ترفض الإرهاب، وهي تشارك بنشاط في بلورة نظام لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، عُقد في ألماتي، كازاخستان، أول اجتماع على مستوى القمة بشأن إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا. وقد أعرب رؤساء الدول الآسيوية الرئيسية عن إرادتهم السياسية لتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة الآسيوية ومكافحة الإرهاب الدولي من خلال اعتماد الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة، وهما بيان ألماتي والإعلان المعني بالقضاء على الإرهاب.

وإننا نرحب بالإقرار الواضح بالاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية الوارد في إعلان الألفية، وتأييد الدول الأعضاء لهذه المجموعة من البلدان خلال المناقشات التي جرت مؤخرا في اللجنة الثانية.

وفي هذا السياق، سيكون الاجتماع الوزاري الدولي، المقرر عقده في ألماتي سنة ٢٠٠٣، أول ملتقى شرعيا حيث تتاح الفرصة لكبار المسؤولين من البلدان النامية غير الساحلية والبلدان في طور النمو والدول المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية لصياغة التدابير السياسية الملائمة والبرامج ذات التوجه العملي الهادفة إلى تطوير أنظمة العبور/النقل بكفاءة.

ولقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية الأساس لسياسة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرحب بالمؤتمرين الدوليين اللذين انعقدا في الدوحة وجوهانسبرغ وحددا الخطى لتحقيق هذه الأهداف. ونحن الآن نكتسب تدريجيا الخبرة والتكنولوجيا لحل مشاكل المجتمعات الحديثة، لكن ما نفتقر إليه حتى الآن هو التطبيق الملائم للقرارات والأموال الكافية لترجمة هذه القرارات إلى واقع.

ونعتقد أنه على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تستخدم كامل طاقتها من أجل تعزيز توافق الآراء على أهدافها حتى تكون جاهزة للاستعمال.

ولإعلان الألفية تأثير على تعزيز المنظمة. ونؤمن إيمانا قويا بأنه لا بديل للتعاون المتعدد الأطراف في عالم يتزايد ترابطا. ولا نستطيع أن ننجح في إقامة عالم خال من الحروب والصراعات، عالم قائم على العدالة والرفاهية إلا بالعمل معا. وقد بذل الأمين العام جهودا جديرة بالإشادة لتعزيز دور المنظمة. ونرحب بمبادرته لمزيد من إصلاح الأمم المتحدة، وهي مبادرة من شأنها أن تساعد المجتمع الدولي على تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية. وينبغي أن يظل تطبيق هذه الأهداف أولويتنا العليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا، الذي سيتكلم أيضا بالنيابة عن أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول المشاركة في غوام – وهي جمهورية أذربيجان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

قبل سنتين، وفي مؤتمر قمة الألفية التاريخي وفي الاجتماع عالي – المستوى الذي عقده مجلس الأمن خلال مؤتمر القمة اعتمد زعماؤنا، الذين أثروا بنصف قرن من تجربة المنظمة، إعلانين يحتويان رؤية مشتركة للعالم في القرن الحادي والعشرين هما: إعلان مؤتمر قمة الألفية والإعلان بشأن ضمان دور فعال لمجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، خاصة في أفريقيا. وبعد التأكيد مجددا على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، تعهد الزعماء ببذل جهود منسقة جديدة من أجل إنقاذ الشعوب من ويلات الحرب، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وتلتزم بلدان غوام التزاما كاملا بتطبيق الأهداف الواردة في هذين الإعلانين التاريخيين.

وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على إعداد تقريريه الشاملين والجديين. فهما مع جدول أعمال هذه السنة، يوفران إطلالة طيبة على التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها نحو تحقيق أهداف الإعلان، كما أنهما يحددان المجالات التي ينبغي أن يبذل فيها المزيد من الجهود الفعالة.

ولقد قوضت بشدة أعمال الإرهاب الوحشية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة قبل سنة آمالنا في أن يصبح السلام والرفاهية معلمين في القرن الجديد. وقد أدانت غوام بقوة هذه الأعمال وأكدت بالإجماع أن القوى التي تساند الأعمال الإرهابية ينبغي أن تخضع لعقاب شديد.

والأمم المتحدة، بجمعها بين الأبعاد السياسية، والدبلوماسية، والقانونية، والاقتصادية، والإنسانية والأمنية لجدول أعمال مكافحة الإرهاب، إنما توفر إطارا فعالا ملائما للأعمال الدولية ضد الخطر العالمي للإرهاب.

وتقف غوام بوصفها منظمة إقليمية على أهبة الاستعداد للإسهام والمشاركة بنشاط في تعزيز جهود المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب العالمي ومنذ اليوم، نستطيع أن نعلن أن دول غوام تشارك في جميع المعاهدات العالمية الاثنتي عشرة المناهضة للإرهاب عن طريق جملة أمور منها، الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف المناسبة.

وفي مؤتمر قمة غوام الأخير، الذي انعقد في يالطا، أوكرانيا، في وقت سابق من هذا العام، وقّع رؤساء بلداننا إعلانا بشأن الجهود المشتركة لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة. وكانت الخطوة الهامة في هذا الاتجاه هي توقيع اتفاق بشأن تعاون حكومات الدول المشاركة في غوام في ميدان الكفاح ضد الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرهما من أنواع الجرائم الخطيرة.

وعبر الأمين العام للأمم المتحدة عن وجهة نظر صحيحة في تقريره بقوله إنه بالنسبة لكثير من الناس لم يمض التقدم نحو السلام والرفاهية هذا العام كما كان ينبغي له. فإلى جانب النجاح المشهود للأمم المتحدة في أفغانستان، واستكمال مهمة حفظ السلام في تيمور الشرقية، وتطبيع الوضع في البلقان، والتقدم المشجع في سيراليون وأنغولا، شهدت هذه السنة لذلك تفاقم الوضع في الشرق الأوسط وتصاعد حدة العنف في وسط أفريقيا وتوترات متزايدة في جنوب آسيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباهكم إلى مشكلة ما يسمى بالصراعات المجمدة التي تركت كجروح لم تندمل في الدول المستقلة حديثا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن انعدام التقدم في تسوية الصراعات في أبخازيا، جورجيا وفي ناغورني - كاراباخ، أذربيجان وفي ترانسدنيستريا، جمهورية مولدوفا، وهي صراعات ما برحت لعقود من الزمان تزعزع استقرار الوضع في منطقتنا. وربما يكون لتأجيل إيجاد تسوية نهائية لهذه الأزمات مضاعفات لا يمكن عكسها ومن ثم، تدين الدول المشاركة في غوام أي عمل موجه ضد سيادتها وسلامة أراضيها، بما في ذلك العدوان والأشكال الأخرى للاستخدام غير الشرعي للقوة، فضلا عن المساندة الخارجية للقوات الانفصالية والمتطرفة والتي تعمل خارج القانون في أراضي بعض أعضائنا. ونناشد الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرهما من المنظمات الدولية تسريع جهودها الرامية إلى حل هذه الصراعات، في تقيد صارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي.

ونشعر ببالغ القلق إزاء عدم التقدم في أبخازيا، جورجيا. ورغم الأمل الذي أطل بعد اعتماد مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا ومجلس الأمن لوثيقة ''المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي''، فإن الجانب الأبخازي لا يزال يرفض الورقة بوقاحة. ونحن نحث بشدة الجانب الأبخازي على الدخول في مفاوضات بناءة بشأن موضوع الوثيقة، ونناشد جميع الذين لديهم نفوذ على الأطراف المعنية بذل أقصى ما في وسعهم لتحقيق هذا الهدف. ونؤمن إيمانا راسخا بأن تسوية هذه القضية الأساسية ستيسر إلى حد كبير العديد من المشاكل الأخرى أو حتى إيجاد حلول لها، بما في ذلك تحسين الوضع الأمني، وعودة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

ومن شأن تنفيذ الوثائق الختامية لاجتماع يالطا المعقود في آذار/مارس ٢٠٠١ بشأن تدابير بناء الثقة أن ييسر تجديد الحوار السياسي. ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء

الأعمال الاستفزازية التي تمارس في وادي خادوري الأبخازي وفي جورجيا. وتثني مجموعة غوام على الجانب الجورجي لوفائه بكل التزاماته فيما يتعلق بوادي خادوري، ونطالب الجانب الأبخازي بألا يسمح بتصعيد الوضع في هذا الوادي.

وبمناسبة الحديث عن الوضع في جورجيا، أود أن أعرب عن ارتياح مجموعة غوام للتحسن الذي طرأ على الوضع في منطقة ممر بانكيزي. فقد أعاد رجال إنفاذ القانون الجورجيون النظام إلى تلك المنطقة. غير أننا نشعر بقلق إزاء المحاولات المستمرة الرامية إلى زيادة التوترات حول هذه القضية. ونود أن نشدد على أننا نعتبر أي عمل عسكري أجنبي منفرد يحدث في أي من الدول المشتركة في مجموعة غوام أمرا غير مقبول بالمرة.

ومما يشجعنا أن عملية السلام في منطقة ترانسد نيستريان بجمهورية مولدوفا قد عادت إلى مسارها الطبيعي بعد توقف استمر عام وذلك في أعقاب الاجتماع الذي عقدته الأطراف المعنية مع الوسطاء في مدينة كييف في شهر تموز/يوليه من هذا العام. واستأنفت تلك الأطراف سعيها المشترك من أجل التوصل إلى حل للمشاكل الحالية على طاولة المفاوضات. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بعملية السلام في هذه المنطقة وتعهدنا بأن نواصل بذل جهودنا الرامية إلى التوصل إلى تسوية نهائية للصراع تقوم على أساس مبدأي السلامة الإقليمية والسيادة لجمهورية مولدوفا.

وتؤيد مجموعة غوام جهود الأمين العام الرامية إلى إحداث تحويل في هذه المنظمة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب الصراعات. ونؤمن إيمانا عميقا بضرورة وضع استراتيجية شاملة في إطار الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات، يمكنها أن تستفيد بشكل كامل من بعض الآليات، وخصوصا آليات الدبلوماسية الوقائية والنشر الوقائي وبناء السلام الوقائي. وفي هذا الصدد، تتطلع مجموعة غوام إلى رؤية الجمعية العامة تستأنف مناقشة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة (S/2001/574).

وفي هذا العام عقدت ثلاثة مؤتمرات تاريخية وهي – المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – من أجل تعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المحددة في إعلاننا بشأن الألفية. وشكل قادة العالم شراكات ملموسة، واتفقوا على وثائق هامة يُسترشد بها في اتخاذ المزيد من الإجراءات لجعل تلك الأهداف واقعا حيا للجميع. ويسرنا أن نشير إلى أن هذه الوثائق تعبر بشكل كامل عن الشواغل الخاصة بالبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

وليس هناك أية حاجة إلى مناقشة ما إذا كان تحسين الصحة أمرا أساسيا لعملية التنمية أم لا. إننا جميعا نعرف الأثر المدمر للأمراض التي من شاكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل في بلدان عديدة، وخصوصا في أفريقيا. لذلك يتحتم توفير تغطية صحية للفقراء، وخفض معدلات الوفيات، والحد من انتشار الأمراض المعدية، وتحسين الرعاية الصحية للأمهات والأطفال.

إن تعبئة جهد عالمي للتصدي لهذا الوباء أمر يعتمد إلى حد كبير على قدرة المجتمع الدولي على جمع الموارد اللازمة لذلك. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا كمصدر أساسي للتمويل اللازم لمكافحة هذه الأمراض. ونرى من الضروري أيضا تعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات ذات الصلة العاملة في هذا المجال.

إن الأمم المتحدة، بولايتها العالمية وإمكاناتها الهائلة، لها دور رائد في السعي إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية.

والواقع أن هذه المنظمة هي الأداة الفريدة المتاحة لنا لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية. وهذا يشدد على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها بغية تمكينها من أن تواجه بنجاح وفعالية التحديات الجديدة والمعقدة لعصرنا الحالي.

وترحب مجموعة غوام بتقرير الأمين العام ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387)، الذي يقترح عددا من التحسينات في ذلك الاتجاه. ونؤيد بشكل خاص اعتزام الأمين العام جعل أنشطة المنظمة متمشية مع الأولويات والأهداف التي حددتها الدول الأعضاء في إعلان الألفية ومع قرارات المؤتمرات العالمية. وتدعو مجموعة غوام الأمين العام إلى المضي في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير، وتتطلع إلى النظر في تقارير محددة لمتابعة شتى جوانب هذه الجولة الجديدة من الإصلاحات.

وأخيرا، نقول إنه مع الاعتراف بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ أهداف إعلان الألفية، لا بد لنا من أن نلاحظ أن المجتمع الدولي ما زال في بداية الطريق. ويمكننا بجهودنا – فرادى وجماعات – المدعومة بإرادة سياسية قوية، أن نجعل هذا العالم مكانا أفضل للملايين من البشر الذين يعيشون فيه اليوم وللأجيال المقبلة. ومجموعة غوام تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف إعلان الألفية.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يستهل كلمته بالإعراب عن تقديره للأمين العام على تقريريه الزاخرين بالمعلومات عن أعمال المنظمة وعن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. فهذان التقريران يوضحان بدقة أعمال الأمم المتحدة خلال العام المنصرم. واسمحوا لي بأن أعرب عن آرائنا تجاه بعض القضايا التي تناولها التقريران.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر أثرت تأثيرا خطيرا على عمل الأمم المتحدة. وقد أظهرت منظمتنا الدور الحاسم لتعددية الأطراف في مكافحة الإرهاب. وبينت أنه، عندما يواجه المجتمع الدولي خطرا وشيكا أو مأساة، تبرز قوة تعددية الأطراف في المقدمة. ويمكن أن تجعل تعددية الأطراف مهامنا في صون السلم والأمن الدوليين أكثر فعالية. ولها كذلك آثار مفيدة على مجالات مهمة أخرى. وكما قال الأمين العام،

> ”وحينما تعمل البلدان سويا في مؤسسات متعددة الأطراف على وضع قواعد القانون الدولي واحترامها وإنفاذها، فهي أيضا ترسي قواعد الثقة المتبادلة والتعاون الأكثر فعالية بشأن قضايا أخرى“.
> (A/57/PV.2، الصفحة ٢)

ومن الأسس التي يرتكز عليها تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة أهمية تعزيز دور المنظمة في السلم والأمن ومواجهة الطبيعة المتغيرة والتعقد المتنامي للشؤون الدولية. وإن الأمم المتحدة هي أولا وقبل كل شيء، منظمة عالمية تستند بثبات إلى سيادة الدول والمساواة بينها. ولذلك، يجب احترام مبادئ الميثاق في مواجهة تحديات صون السلم والأمن.

وأبرز تقرير الأمين العام مرة أخرى قلة التعاون الدولي في المنتديات المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، على الرغم من أن قادة العالم قد التزموا في إعلان الألفية بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. وإننا نشعر بالكرب لأن المفاوضات المتعددة الأطراف لم تنجح على الجبهات كافة تقريبا – نزع السلاح النووي، معاهدة المواد الانشطارية والجهود الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونعترف اعترافا تاما بأهمية الجهود الثنائية في مجال نزع السلاح. وفي نفس

الوقت، وفيما يتعلق بهذه المسألة الحاسمة التي يعتمد عليها مستقبل البشرية، لا يسعنا إلا أن نشدد على الدور الحاسم للتعاون المتعدد الأطراف في مسألة نزع السلاح. وهنا نناشد مرة أخرى المؤتمر المعني بقضايا نزع السلاح أن يشكل، على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي ومباشرة المفاوضات لوضع برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يفضي إلى نزع السلاح النووي نهائيا.

وفي تقريره عن تنفيذ التزامات مؤتمر قمة الألفية، يسترعى الأمين العام انتباهنا إلى أن العالم مقصر في تحقيق الأهداف التي اتفق عليها القادة العالميين قبل سنتين. ويحث الأمين العام على أنه

> ”يجب إحراز تقدم على نطاق أوسع بكثير، وإلا فإن الكلمات الرنانة التي وردت في الإعلان لن تكون سوى ذكريات قاتمة للاحتياجات البشرية المنسية والوعود التي لم يُوف بها“. (A/57/270، الفقرة ١١٣)

ومن أهم أهداف التنمية التي وضعتها الألفية خفض عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف. ومن المقدر أن ١,٢ بليون شخص يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وأن ما يقارب نصف سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. ولا بد من القيام بعمل أكبر كثيرا لتحقيق هدف التخفيف من وطأة الفقر. والتعجيل بالنمو الاقتصادي هو القوة الرئيسية التي تؤدي إلى التخفيف من وطأة الفقر. وفي هذا الصدد، نوافق على أنه يجب أن تبقى مسألة القضاء على الفقر أولوية محورية بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة.

ونرحب بإنشاء القادة الأفارقة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإننا نرى أنها مبادرة بارزة الأهمية قد تحدث اختلافا في الأوضاع بالنسبة لشعوب أفريقيا. ونتفق مع الرأي الداعي إلى أن هذه الشراكة تحتاج إلى الدعم القوي من المجتمع الدولي وتستحقه.

وفي إعلان الألفية، قررنا احتواء أمراض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والسل والحد من انتشارها بحلول عام ٢٠١٥. وإن الدورة السادسة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة وافقت على إعلان التزام جريء بشأن الإيدز. ويسعدنا أن نرى أن تزايد الالتزام السياسي قد أدى إلى تخصيص مزيد من الموارد، ضمن الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية على حد سواء. ولكن، يجب علينا أن نقر بأن هذه الموارد هي أقل بكثير من البلايين العشرة من الدولارات التي تم تقديرها، والتي أشار الأمين العام أننا بحاجة إليها على سبيل الاستجابة العالمية. وفي ميانمار، حددت الحكومة الإيدز والسل والملاريا باعتبارها أمراضا تثير قلقا وطنيا وهي تتخذ تدابير فعالة لمواجهتها. وعليه، فقد اشتدت عزيمتنا بشكل كبير لدى إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وإننا نشيد بالأمين العام على جهوده التي لا تقدر بثمن لإقامة هذا الصندوق.

ووردت في تقريري الأمين العام إشارة إلى بلادي. وفي أحد التقريرين، ورد بلدي باعتباره من تلك البلدان التي أسهم فيها عمل الأمم المتحدة في ”تحقيق درجة أكبر من الاستقرار“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦). ويذكر التقرير الثاني أنه ”كان هذا إيذانا ببداية جديدة لعملية المصالحة الوطنية“ (A/57/1، الفقرة ٢٧). وإننا في ميانمار، نبني دولة تنعم بالسلام والازدهار والعدالة والديمقراطية. وكما أشار الأمين العام ومبعوثه الخاص، فهذه عملية ذاتية. إنها عملية قد حققت تقدما كبيرا. وإن حكومة وشعب ميانمار مصممان على تحقيق أهدافنا في قيام الوحدة الوطنية وبناء دولة تأتي بالسلام والازدهار.

وإن السلام، والاستقرار، والتنمية أهداف تُقنا كلنا إليها في إعلان الألفية. وهذا ما سنكافح في سبيل تحقيقه على الصعيد الوطني.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): على غرار المتكلمين السابقين، يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقريره الموجز والشامل عن أعمال المنظمة، وكذلك على بيانه التحليلي واستنتاجاته المستقيمة فيما يتعلق بالعمل المضني الذي ينتظرنا إذا كنا نبغي أن نفي بكل أمانة بالتزاماتنا بموجب إعلان الألفية. ويتناول التقريران بوضوح وتوازن جوانب النجاح والفشل في الجهود التي بذلتها المنظمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتسهيل حل المشاكل العالمية الملحة وتعزيز التعاون الدولي.

أما اليوم، فإن أنشطة صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة قد أصبحت كثيرة الوضوح وغالبا ما تسلط وسائط الإعلام العالمية الضوء عليها. وقد حققت الأمم المتحدة خطوات ملموسة خلال العام الماضي في تسوية الصراعات الإقليمية. وكانت مساعدتها أداة مفيدة لتحقيق تيمور الشرقية استقلالها وإنشاء دولتها؛ ولإقامة سلطات مؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو؛ وللعمل الفاعل في الإدارة الانتقالية في أفغانستان تحقيقا للاستقرار في فترة ما بعد الطالبان. وإنني أوافق تماما وأؤيد بصدق ما ورد في استنتاج الأمين العام:

> ”وقد أكدت التطورات التي حدثت خلال العام المنصرم تزايد أهمية المنظمة في الشؤون العالمية“. (A/57/1، الفقرة ٢٣٠)

وإن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن منع الصراعات المسلحة قد أدى إلى نتائج واعدة. فقد حققت الأمم المتحدة مزيدا من التعاون مع الحكومات القائمة في المناطق التي انتابتها الصراعات. وهي تتعاون بشكل نشط مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلام والاستقرار. وثمة بوادر للمصالحة الوطنية والسعي الجدي لتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا، التي مزقتها الصراعات المسلحة والمشاحنات الداخلية، لسنوات عديدة.

ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة قد استطاعت أيضا، نظرا للدعم القوي المقدم من الدول الأعضاء، أن تحرز تقدما كبيرا في تحسين قدراتها على الانتشار السريع.

ويرى وفدي أن الأمم المتحدة، بفضل التزامها الراسخ إزاء مبادئ تعددية الأطراف وممارستها، قد استطاعت أن تتصدى للتحديات الطارئة الموجهة للأمن الدولي. فقد حشدت الأمم المتحدة المجتمع العالمي في النضال ضد الإرهاب، مع نجاحها في الوقت ذاته في الاضطلاع بولايتها في مجال الأنشطة الإنسانية الشاسع، بما فيه تعزيز السلام والأمن، والوفاء بالالتزامات الإنسانية، وتعزيز التعاون من أجل التنمية، والترويج لحقوق الإنسان.

ويتمثل أهم هدف إنمائي يتضمنه إعلان الألفية في تصميم قادة العالم على تحرير شعوبهم من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية. ومن الواضح أن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتفاوت من منطقة لأخرى. وكما أشار الأمين العام في معرض تقديم تقريره إلى الجمعية العامة:

> ”أما فيما يتعلق بجميع أهدافنا العريضة، من حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وتسوية الصراعات وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، فإن تحركنا أبطأ مما ينبغي“.

وهذا التقييم الصريح للوضع بالنسبة لتنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية يمثل في رأي وفدي دعوة عاجلة لجميع الدول الأعضاء بأن تترجم الالتزامات الرسمية التي قطعتها بصفة جماعية وفردية إلى أفعال. وأشار الأمين العام

كذلك إلى أن تحقيق الأهداف الخاصة بإعلان الألفية لا يمكن أن يتم في الأمم المتحدة، ولا بأعمال موظفي الأمم المتحدة. فلا بد من تحقيق تلك الأهداف في كل من البلدان التي نمثلها، وذلك بجهود الحكومات والشعوب التي نمثلها. ومن ثم فقد وضحت بما لا يدع مجالا لأي شك مسؤولية الحكومات الوطنية بصفة رئيسية عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤيد منغوليا تماما مفهوم الأمن الإنساني وتراه عاملا هاما من عوامل التنمية البشرية المستدامة. وتعكف حكومتي في الوقت الراهن على تنفيذ برنامجها الوطني للإدارة الرشيدة من أجل تحقيق الأمن الإنساني، وقد تم إقراره قبل عامين تقريبا. ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير تركيز السياسات الخاصة بالاستراتيجية العامة للتنمية واتساق هذه الاستراتيجية واستدامتها ، بما في ذلك القضاء على الفقر. وستحاول منغوليا وفقا لاستراتيجية خفض مستوى الفقرالحالية تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بما نسبته ٢٥ في المائة على الأقل بحلول العام ٢٠٠٥، وبمقدار النصف بحلول العام ٢٠١٥، على النحو المحدد في إعلان الألفية.

وقد استطاعت منغوليا تحقيق إنجازات رائعة في قطاعي التعليم والصحة قبل عام ١٩٩٠. بيد أن جزءا كبيرا من تلك الإنجازات تبدد خلال سنوات الانتقال الاقتصادي والسياسي تحت وطأة الضغوط المالية الشديدة. ويتزايد معدل الأمية بين الأطفال بشكل سريع. ولضمان أحد حقوق الإنسان الأساسية، وهو الحق في التعليم، تقدمت منغوليا بمبادرة إقامة عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وأيدها المجتمع الدولي بإعلان الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ عقدا لمحو الأمية.

ويعرب الوفد المنغولي عن تأييده الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة الإنمائية التي تستهدف القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة. وتعلق منغوليا بوصفها من البلدان النامية غير الساحلية أهمية خاصة على الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لضمان قدر أكبر من العدالة في توزيع منافع العولمة فيما بين الدول، وذلك بإتاحة فرص متكافئة للمشاركة في التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق والحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

وقد توصل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية إلى توافق ملحوظ في الآراء بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراء عالمي للتصدي للمسائل الإنمائية عن طريق التمويل الملائم، والتنمية التي تتخذ الإنسان محورا لها، والإصلاحات المتعلقة بالسياسات، وإشراك جميع أصحاب المصلحة. وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عددا من الأهداف الهامة المتصلة باستخدام الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والصحة، مع التأكيد مجددا على أهمية الاستدامة في عملية التنمية. وهكذا فإن مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ يمثلان مرحلتين هامتين على الطريق صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرحب وفدي بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الأمم المتحدة. ونؤيد عددا من التوصيات الواردة في برنامجه لمواصلة التغيير، وذلك لكونها تدابير جيدة التوقيت ترمي إلى رفع مستوى الأداء في مجالات معينة وتبسيط ميزانية المنظمة ونظام التخطيط فيها. ولدينا ثقة في أن إجراء استعراض شامل لبرنامج عمل المنظمة سوف ييسر المواءمة بين برنامج العمل والأهداف الواردة في إعلان الألفية. كما نشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد طرق أفضل لتنظيم العلاقات مع المجتمع المدني.

وفي الختام أود أن أرحب ببدء حملة الألفية من أجل الترويج لالتزامات الألفية في جميع أرجاء العالم. وسوف تساعد هذه الحملة في تركيز العمل العالمي على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على التقريرين المعروضين علينا، وهما مرتبطان ارتباطا موضوعيا في مختلف المواضيع التي يتناولانها. ويوفر تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/57/1) استعراضا شاملا لأداء الأمم المتحدة على مدى العام الماضي. ومن المنطقي دمج المناقشات بشأنه مع التقرير عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/270) ، لأنه يتيح رؤية تطلعية ذات منحى عملي للتحديات الماثلة في المستقبل والخطوات المتخذة حتى الآن في الوفاء بالأهداف التي حددها قادة العالم منذ عامين. أما الجانب الثالث، وهو جانب خطة الإصلاح، التي ستجري مناقشتها في الأسابيع المقبلة، فيوفر الصلة بينهما من حيث كفالة وجود إصلاح مؤسسي للمنظمة حتى تتكيف مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة ويتاح لها بالاضطلاع بولايتها بشكل فعال.

وقد درسنا تقرير الأمين العام ونهنئه بشكل خاص على استعراضه الشامل للأعمال التي أنجزت في مختلف الميادين. ونثني بصفة خاصة على البيان الذي أدلى به في عرضه التقرير في بداية المناقشة العامة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ونؤيده.

وقد كان العام الماضي عاما عصيبا شكلت فيه أعمال الإرهاب والردود العسكرية عليها، فضلا عن تجدد اندلاع العنف في الشرق الأوسط، تحديات جديدة. وبالرغم من حدوث بعض الانتكاسات ووجود الكثير مما يلزم عمله، فقد كان عاما حافلا بالإنجاز، أحرز فيه تقدم ملموس على عدة جبهات. وقد تعزز السلام والأمن من خلال آليات منع نشوب الصراعات، التي ساعدت على الحد من مستوى الصراعات وضراوتها. وكان هناك نشاط متزايد في الأمم المتحدة، في مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية. وشهدنا اختتاما ناجحا لمؤتمرين رئيسيين بشأن التنمية. ورحبنا أيضا بزيادة تطوير الإطار القانوني الدولي باعتماد صكوك دولية جديدة، وخصوصا مع دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ.

وبيَّن التقرير أن هناك تقدما يجري إحرازه في هذا الصدد، وأنه يلزم الآن تركيز الجهود على كيفية البناء على تلك المنجزات للحفاظ على السلام ومواصلة النهوض بتعزيز أهداف تحقيق الإنصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي هذا الصدد، عقدت ثلاثة مؤتمرات دولية كبرى خلال السنة الماضية، أسفرت عن نتائج مشجعة فيما يتعلق بالالتزامات المقطوعة في مجال التعاون الإنمائي: اجتماع الدوحة بشأن التنمية، ومؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة. وتوصلت هذه المؤتمرات إلى توافق في الآراء حول عدد من الأهداف والتعهدات. والتحدي الآن هو التنفيذ والمتابعة. وقد يكون من المستصوب للغاية، في هذا السياق، استنباط آلية من نوع ما لرصد متابعة تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات. ونحن نُدرك جميعا أن مواضيع التجارة والتمويل والتنمية المستدامة، رغم أنها تُنظر في محافل منفصلة، ترتبط فيما بينها بعلاقة تكاملية في إطار عملية التنمية.

لذا، نرى من الضروري أن توفر الأمم المتحدة آلية تتيح بحث جميع العناصر الرئيسية، وخاصة التمويل والتجارة، في إطار حوار عريض بشأن التنمية، على أن تجمع بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، حتى تكون القرارات التي تُتخذ في مجال التجارة والتمويل معتمدة على مدخلات أكثر استنارة، وتعكس الأولويات والاحتياجات الراهنة، وتُعزز مصالح المجتمع الدولي عامة.

ومثلما عرض علينا الأمين العام الدليل التفصيلي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فلعله من المستصوب أيضا أن يكون هناك استعراض ورصد متواصلان وكذلك تنقيح متواصل للحوار المتعلق بالتنمية، شريطة أن يكون متسقا مع نتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، لا شك في أن تنفيذها لن يكون سهلا، ولكن بلوغها أمر ممكن في الوقت ذاته. ويتبين من تقرير الأمين العام أن النتائج التي تحققت حتى الآن هي مزيج من النجاح وأوجه القصور. ومرفقات التقرير تُعطينا تقديرات كمية للتقدم المحرز. ومن الواضح أنها في معظم المناطق تقصر عن تحقيق الأهداف المنشودة. وهذا في حد ذاته ينبغي أن يكون حافزا على القيام بعمل تصحيحي لإيجاد ظروف أكثر مؤاتاة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ولتوفير وتعبئة الموارد المالية الكافية لتلبية الاحتياجات القائمة.

وما انفكت جامايكا تؤيد إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أفريقيا التي شهدنا فيها تحسنا ملموسا في الاستقرار والفرص الاقتصادية، على الرغم من الجفاف الذي طال أمده في الآونة الأخيرة والغوائل التي يجلبها وباء الإيدز. ونؤيد المبادرات الجديدة المضطلع بها في إطار الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي ينبغي أن تحظى بكامل الدعم من المجتمع الدولي.

وأخيرا، تؤيد جامايكا إنشاء شراكات تضم مجتمع الأعمال والمجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان أن تركز تلك المبادرات بشكل بنَّاء على مشاكل تخفيض الفقر والقضاء عليه، والنهوض بالتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، فعند وضع ترتيبات تلك الشراكات، ينبغي الحرص على ضمان أن تكون هناك مبادئ توجيهية كافية تكفل المساءلة الواجبة. وأن تكون هذه الترتيبات متسقة مع المبادئ التي تنظم التعاون الاقتصادي الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد باولييو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): لقد كانت فكرة صائبة حقا أن نُجري مناقشة مشتركة لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة والتقرير المتعلق بتنفيذ أهداف إعلان الألفية. فما من شك في أن الوثيقتين متكاملتان. فالوثيقة الأولى تُقدم لنا ملخصا عن أنشطة المنظمة، والتي يستحق عليها الأمين العام ثناءنا العاطر كما كان الحال في السنوات السابقة. أما الوثيقة الثانية فتوفر لنا معلومات قيِّمة عما تم إنجازه والذي ما زال يتعين القيام به لترجمة الأهداف المنصوص عليها في الإعلان إلى واقع ملموس.

إن قراءة التقريرين تتيح لنا أن نستنتج أن المجتمع الدولي، في عمله من خلال منظومة الأمم المتحدة، كان أداؤه مرضيا بشكل عام، وأنه وجه جهوده في الاتجاه الصحيح في كل مجالات التعاون الدولي تقريبا. ويقدم الأمين العام بيانا بأوجه نجاح المنظمة، ولكنه يعترف أيضا بعدم إحراز تقدم في بعض القطاعات، وأنه، نتيجة لذلك بقيت بعض المشاكل، مثل الفقر والتخلف، على نفس الدرجة من الخطورة، أو أنها تفاقمت؛ وأن تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية ما زال بعيد المنال.

فما هي العقبات التي حالت بيننا وبين إحراز مزيد من التقدم؟ وما هو المطلوب تغييره حتى نستخلص من جهودنا نتائج أفضل؟ وأين تكمن العيوب؟ هل تكمن في الأداة المستخدمة أم في الذين يستخدمونها؟ والتقريران قيد النظر يؤكدان أن المنظمة تحتاج إلى تغيير، ولكن المسؤولية الأساسية عن جوانب القصور في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية تقع على عاتقنا وعاتق حكوماتنا.

وواجبنا تجاه الأمم المتحدة هو أن نواصل معا معالجة المشاكل بطريقة منسقة. وعلينا، مع ذلك، أن نغير موطن التركيز في جهودنا، وألا نركز كثيرا على إنتاج قرارات وإعلانات تنادي بمبادئ ومقاصد، وأن نركز بالأحرى على البحث عن آليات ووسائل سياسية وتدابير عملية لكفالة التنفيذ الفعال لتلك الأهداف وبلوغ تلك المقاصد.

وتؤمن أوروغواي بأن أي شيء نفعله من أجل الصالح العام يجب أن يكون في إطار النظام السياسي والقانوني الذي أنشئ قبل زهاء ٦٠ عاما في نهاية الحرب العالمية الثانية. فهذا النظام رغم ما يشوبه من قصور وعيوب، نجح، ضمن جملة أمور، في صون السلام عموما، والحيلولة دون تفاقم الصراعات المحلية وخروجها عن السيطرة، وتحرير جزء كبير من العالم من نير الاستعمار، وتحويل احترام حقوق الإنسان إلى قيمة ذات أولوية في نظر المجتمع الدولي، وجعلها نقطة ارتكاز لنشر المبادئ الديمقراطية.

وما من شك في أن هناك الكثير الذي ما زال يتعين القيام به، وبالذات في مجال الأمن والتنمية الاقتصادية، ولكننا يجب أن نكون متحدين في أي شيء نفعله. وعلينا أن نواصل السير على طريق التعددية، لأن أي خيار آخر قد يعني تقويض النظام الدولي الحالي، دون أي أمل في وجود نظام ناجع يكفل الاحترام للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعايش بين البشر.

ومن المؤكد أن هيكل الأمم المتحدة وأداءها يجب أن يخضعا لمزيد من التغييرات لتحقيق نتائج أكثر فعالية. وأوروغواي ترغب في استمرار المشاورات الرامية إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن وإعادة تنشيط الجمعية العامة، ومع ذلك، علينا أن نحترز من أمرين. ففيما يتعلق بالمجلس، يجب أن نحرص أشد الحرص على ضمان ألا يؤدي إصلاح هذا الجهاز إلى جعله أقل فعالية وأقل ديمقراطية مما هو عليه في الوقت الحالي. وبعض الاقتراحات المطروحة لتوسيع العضوية من خلال زيادة عدد الأعضاء المتمتعين بحق النقض ستؤدي لا محالة إلى تلك النتيجة.

أما بالنسبة للجمعية العامة، فقد أدخلت بالفعل عددا من الإصلاحات التي ستُحسن أداءها دون شك. ومع ذلك، فإنها لن تسترد المكانة التي كانت تتمتع بها من قبل ما لم تعالج المشاكل المتعلقة بتبسيط جدول أعمالها، وتحديد أولوياتها، وما لم تُحدد بوضوح نوع الرسالة التي ترغب في توجيهها إلى الحكومات وشعوبها، وتغير النمط البطيء للتفاوض، الذي يقتضي استثمار كم هائل من الوقت والجهد والتفاني للحصول على نتائج لا تكون مؤثرة في معظم الأحيان.

من التقارير التي تحظى باهتمامنا الآن، يمكن استنتاج أن المسؤولية الرئيسية عن عدم إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف إعلان قمة الألفية يمكن أن تقع على الدول. وفي هذه التقارير، وفي تقارير أخرى أيضا قدمتها الأمانة العامة وأجهزة ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، هناك في كثير من الأحيان إشارات إلى نقص الموارد لتمويل البرامج، وعدم التمسك بالصكوك الصادرة عن مؤتمرات أو داخل منظمات دولية، وعدم احترام التعهدات المقطوعة في هذه الصكوك، وبشكل عام، عدم توفر الإرادة السياسية من جانب الدول لتتحمل نصيبها من المسؤولية التي تقع على كل واحد منا في هذه المهمة النبيلة جدا، وإن كانت مخيبة للآمال، الخاصة بإنشاء عالم أفضل لنا وللأجيال المقبلة.

إننا لن ننجح في تحقيق الأهداف الموضوعة في إعلان قمة الألفية إذا لم ينفذ كل واحد منا، كل حكومة من حكوماتنا، على المستوى الوطني الإجراءات والتدابير الموضوعة في الإعلان ما لم يف بالالتزامات المتفق عليها على الصعيد الدولي.

وبشكل أساسي، نتيجة لعدم توفر الإرادة السياسية من جانب الدول، وعدم الوفاء بالتزاماتها، وخفض المساهمات للبرامج الإنسانية وبرامج المعونة، وصلنا إلى الحالة المخجلة التي لا يزال فيها ملايين الأطفال يموتون كل عام من عدم توفر الرعاية الصحية، أو من عدم توفر المياه النقية، أو من سوء التغذية، بينما حكومات أعضاء هذه الجمعية تخصص كل عام أكثر من ٨٠٠ بليون دولار للنفقات العسكرية.

لقد حفلت هذه الأشهر الأخيرة بأحداث فيما يخص التطلعات والأهداف المشتركة التي وضعها المجتمع الدولي، مثل الاجتماعات التي عُقدت في الدوحة، ومونتيري وجوهانسبرغ. ونتائجها تكمل تلك المبادئ الواردة في إعلان قمة الألفية وتبين الطريق لتحقيقها. وقد حان الوقت الآن لوقف إنتاج المزيد من الإعلانات ولبدء السير على هذا الطريق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليسوتو.

السيد موليكو (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره النافذ البصيرة المثالي الشامل عن أعمال الأمم المتحدة، وأيضا عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

في بداية المناقشة العامة للدورة السابعة والخمسين، أدلى الأمين العام ببيانه المعتاد. وفي ذلك البيان، أثنى كثيرا على مناقب التعددية، وهي مثل أعلى للقيمة الأصلية للأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن أهمية هذا المثل الأعلى أُعرب عنها بوضوح أيضا في تقريره عن أعمال الأمم المتحدة. وفي التقرير، قال إنه ما من بلد بمفرده لديه القدرة على التغلب على التحديات السياسية، والاقتصادية، والبيئية والتكنولوجية في العالم المترابط. ووفد بلدي يتفق معه تمام الاتفاق بشأن هذه الحقيقة.

وفي بيانه في المناقشة العامة أشار إلى قدر لا يحصى من المشاكل العالمية التي حلها الصحيح الوحيد جهد موحد. والمشكلات التي أتكلم عنها تتضمن، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، الاحترار العالمي، والفقر، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه مشكلاتنا المشتركة وما من إجراءات انفرادية تتخذها دولة بعينها يمكنها القضاء عليها. وبالفعل، فإننا من خلال العمل الموحد، توصلنا إلى النجاح الذي حققناه في أفغانستان.

والمخاطر، مثل الإرهاب، التي تُهدد وتزهق أرواح الملايين من المدنيين الأبرياء كل يوم، لا يمكن التغلب عليها إلا إذا نفذت كل الدول، صغيرها وكبيرها، الرؤية التي جاء بها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وما من دولة، بصرف النظر عن قوتها العسكرية، أو البحرية أو الاقتصادية يمكنها أن تهزم هذا الشر بمفردها. لكن فقط إذا عملنا معا في هذه المنظمة المتعددة الأطراف، يمكننا أن نحقق المزيد لصالح البشرية.

ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما الأمين العام في قوله إنه كلما استخدم بلد المؤسسات المتعددة الأطراف، وبالتالي احترم القيم المشتركة وقبل الالتزامات والقيود الكامنة في تلك القيم، زادت ثقة واحترام الآخرين له، وزادت قوة فرصه لممارسة القيادة الحقيقية. ونحن نعتقد أن الانفرادية والهيمنة ينبغي تثبيطهما.

ووفد بلدي يعتقد أنه لكي نجعل هذه المنظمة المتعددة الأطراف تعمل جيدا للمصلحة الجماعية، نحتاج إلى تعزيز أو إصلاح دعائمها الرئيسية، الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة. والجمعية العامة، حتى الآن أضعف هذه الدعائم، وإن كانت هي الهيئة الوحيدة التي لكل دولة من الدول فيها رأي متساوٍ مع رأي الآخرين. ولذلك، فهي

بحاجة إلى تقوية. وإصلاح الأمانة العامة لا يزال معمولا به منذ بعض الوقت، ونحن نلاحظ بارتياح أن قدرا كبيرا قد تحقق حتى الآن. ونحيي الأمين العام على إنجازاته في هذا الأمر.

ولذلك فإن ما تحتاج الأمم المتحدة عمله هو أن تصلح مجلس الأمن ليصبح هيئة أكثر قابلية للمساءلة، وأكثر شفافية، وأكثر تعبيرا عن الإرادة وأكثر قدرة استباقية، وأكثر سرعة في الاستجابة لكل الأوضاع التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وبينما حقق مجلس الأمن بعض النجاح في مكافحة الإرهاب الدولي، يجب أن يعمل بأمانة في كل الصراعات حول العالم.

إن الأهداف التي وضعت منذ عامين في إعلان قمة الألفية تمثل الأمل الحقيقي للمجتمع الدولي. ومن المؤسف أن نرى أن هذه الأهداف بعيدة المنال اليوم كما كانت من قبل. إن الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل أخطر تهديد لبقاء البشرية. والمعدلات، التي يصل متوسطها إلى ٣٥ في المائة في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ليست مثيرة للانزعاج فحسب، وإنما بالتأكيد مخيفة أيضا. ولهذا فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل تهديدا وشيكا لوجودنا نفسه. والمجتمع الدولي بحاجة إلى بذل وتنفيذ جهد أكبر لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لضمان بقاء البشرية.

لقد اتخذ الشعب الأفريقي خطوة حاسمة عندما قرر التحرك من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. لقد خدمت منظمة الوحدة الأفريقية شعوبنا جيدا وحققت أهدافها بشكل عام. والمعلم البارز الوحيد الذي لا يزال بحاجة إلى بلوغه هو استقلال شعب الصحراء الغربية.

والاتحاد الأفريقي هيئة ذات رؤية ثاقبة تستهدف تحرير شعوبنا من براثن الفقر. والاتحاد الأفريقي لديه برامج يمكن تحقيق هذا عن طريقها. وفي هذا الصدد، يجب أن نحيي رؤية رؤساء الدول والحكومات عندما شكلوا الاتحاد الأفريقي ووضعوا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج أفريقي المنشأ والملكية يستهدف مكافحة العوائق التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية، مثل الصراعات الأهلية، والأمراض المتفشية، مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر كان يوما خاصا للغاية، يوما كرست فيه هذه الجمعية عملها لمناقشة كيفية دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن ممتنون للتأييد، ولكن يجب علينا أن نسارع بالإشارة إلى أن ما تحتاجه أفريقيا ليس فقط النوايا الطيبة للمجتمع الدولي، وإنما أيضا الموارد المالية المحددة لتنفيذ برامج تلك المبادرة.

وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لمنع نشوب الصراعات المسلحة في القارة الأفريقية. وجهودنا الذاتية دون الإقليمية والإقليمية بحاجة إلى تعزيز ودعم بواسطة أعمال محددة من الأمم المتحدة. وجهود ما بعد انتهاء الصراعات التي بذلتها هذه المنظمة على القارة الأفريقية يمكن وصفها، على أحسن الأحوال، بأنها ردود فعل فاترة متأخرة، مما يؤدي بالبعض إلى استخلاص واقتراح أن الصراعات الأفريقية طُرحت جانبا. وهذا حكم بالغ الخطورة على الأمم المتحدة. ونتمنى أن نرى إنصافا في الكيفية التي تعمل بها هذه المنظمة مع المشكلات المماثلة حول العالم.

وفي ليسوتو اتخذت تدابير ملموسة لتحقيق التعليم للجميع في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وإدخال التعليم الأوّلي المجاني، وهو الآن في سنته الرابعة، كان ناجحا. واتخذت الحكومة تدابير تستهدف قطاعات المجتمع التي لم تر فوائد التعليم حتى الآن. وفي حين أن البرنامج يؤتي ثماره، فإن

هذه المهمة الكبيرة لا يمكن الاضطلاع بها بدون مواجهة بعض المشاكل، وأخطرها أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على مهنة التدريس. وهذا مجال كانت له نواقصه قبل إدخال البرنامج ومنذ إدخاله. ولكن، يبدو أن الإيدز هو المشكلة الوحيدة التي قد تقوض جهودنا من أساسها. وفي ذلك الصدد، نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى ألا يدخر جهدا في مكافحة الإيدز.

ويجب أن يكون تحقيق أهداف إعلان الألفية ذا مكانة مركزية في الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا إذا عملنا معا لتنفيذ توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأود أن أختتم بالتأكيد على أننا في ليسوتو نؤمن بالمثل الأعلى الذي تنطوي عليه تعددية الأطراف ونؤيده. ومن ثم بوسع الأمم المتحدة دائما أن تعول علينا في أن نؤدي دورنا في المضي قدما بمثلها العليا وأهدافها.

السيد بالدبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أستهل بشكر الأمين العام على عرضه المفصل للتقريرين المعروضين علينا في هذه الجلسة.

والنداء الواضح من أجل اتباع مذهب تعددية الأطراف هو القاسم المشترك الذي يوجد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ولم يكن هذا النداء أقوى أو أكثر أهمية في أي وقت مضى على الإطلاق منه الآن، نظرا للحاجة إلى القيام باستجابة مشتركة للمشاكل التي تواجه العالم. وفي حين أن تلك المشاكل معقدة بصفة أساسية، فإنها هي في ذاتها وبذاتها تشكل أيضا أحد التحديات التي تولت المسؤولية عنها الدول الأعضاء في مؤتمر قمة الألفية. وتحديدا في سياق الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريريه، أود أن أشير إلى بضعة بنود معينة، آخذا في الاعتبار ضيق الزمن الذي يمنعني من التطرق إلى مسائل أخرى كما كنت أود.

إن كولومبيا تدعم جهود الأمين العام الرامية لجعل الأمم المتحدة منظمة ذات توجه أكبر نحو إيجاد ثقافة لمنع نشوب الصراعات وبقدر أقل تجاه التصرف برد الفعل على الصراعات. ونعتقد أن هذا النهج فقط هو الذي يمكن أن يسهم على نحو أكثر موثوقية ودواما في إحلال السلام والأمن وصونهما. وفيما يتعلق بالصراعات من قبيل ما ظل يعانيه بلدي خلال عدة عقود، يجب أن نؤكد على أن مجهودات الحكومات المتعاقبة الرامية لإيجاد السلام قد تزايدت بصورة منتظمة خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أننا في بداية هذه السنة اختتمنا عملية المفاوضات مع أكبر الجماعات التي تعمل على نحو غير مشروع، فإن حكومتي لا تزال تبذل جهودا كبيرة تستهدف ضمان حل سلمي للصراع.

وأبدت كولومبيا على نحو متزايد وبوضوح أكثر التزامها باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تمثل كولومبيا دولة طرفا فيها أصبحت مبادئ توجيهية ثابتة للأطراف الفاعلة في دولتنا. وأود أن أذكر مثلين فقط وردا على وجه الخصوص في الوقت المناسب. لقد ظلت تصرفات السلطات في بلدي متمشية مع القانون، سواء كان فيما يتعلق بالتدمير المنتظم لترسانة الألغام المضادة للأفراد في ضوء الالتزامات الناشئة عن اتفاقية أوتاوا، أو فيما يتعلق بمعاملة أعضاء الجماعات الذين قاموا بعمل خارج نطاق القانون وحرموا الآن من حريتهم.

ولذلك، أود أن أعرب عن عدم اتفاقنا مع الفقرة الواردة في تقرير الأمين العام التي يقول فيها الأمين العام، مشيرا إلى الصراع في كولومبيا، إن هناك ”انتهاكات

متكررة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يرتكبها جميع الأطراف'' (A/57/1، الفقرة ٣٠).

وتطلب كولومبيا وترجو مزيدا من التعاون وقدرا أقل من الانتقاد من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة على وجه الخصوص وتأمل في ذلك. إننا نحتاج إلى مزيد من العمل وإلى قدر أقل من التشخيص، كما أكد رئيس كولومبيا مؤخرا في إشارته إلى الافتقار إلى بدائل مقترحة من المنظمات المتعددة الأطراف – ومن الأمم المتحدة خصوصا – استجابة لمبادرات حكومتي المتعلقة بحماية حقوق الإنسان لجميع الكولومبيين وضمان عودة الأشخاص المشردين داخليا بسبب الصراع.

ولا تزال التحديات التي يشكلها التدخل الإنساني تثير العديد من التساؤلات، وهو أمر تناوله أيضا تقرير الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة. ولذلك، فإن وفدي يرحب بالتقرير المعنون ''المسؤولية عن الحماية''، الذي يسعى إلى الاستجابة للشواغل المتعلقة بالتدخل الإنساني وسيادة الدول. وكما ذكرت وفود أخرى في القاعة، نعتقد أنه سيكون من الضروري إجراء مناقشة طويلة ومتعمقة بشأن المقترحات الواردة في التقرير.

إن المنظمة تواجه الآن التحدي المتمثل في الشروع في مرحلة تنفيذ الالتزامات التي تمخضت عنها مؤتمرات القمة الماضية. وإننا نتفهم ''إرهاق مؤتمرات القمم'' الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره. ونحن نرى، وقد تحددت الأهداف الآن بوضوح فيما يتعلق بطائفة متنوعة جدا من المسائل ذات الأولوية، أن واجبنا الآن التركيز على تنفيذ تلك الأهداف. وذلك يعني أن الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تظل مركز جهودنا الأساسية وأفضل هذه الجهود. ونظرا للحاجة إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة في الفرص في بلدنا، يجب أن نركز إجراءاتنا على أضعف قطاعات المجتمع، بما في ذلك كبار السن من الراشدين وبما في ذلك الأطفال، والنساء والمعاقون. وكما أشار الأمين العام، إنه وسط هؤلاء الناس لا يزال الفقر – وهو أساس عدم العدالة الاجتماعية الذي تقاسيه قطاعات واسعة من سكان العالم – أوسع انتشارا.

وثمة مشاكل لها نفس الأهمية مثل انتشار الأمراض المعدية، وخاصة الملايا والإيدز، يبدو أنها تزداد سوءا، من دون وجود أي حل دائم منظور. ولذلك فإننا نرحب بالنداء الذي وجهه الأمين العام في ١ تشرين الأول/أكتوبر، عندما طلب من البلدان أن تحول التزامات مؤتمر قمة الألفية إلى عمل ملموس وأن تركز جهودها على جعل الجمعية العامة تولي اهتماما خاصا لمتابعة مؤتمر القمة، آخذة في الاعتبار على نحو خاص أن عام ٢٠٠٣ سيكون نقطة البداية لتقييم بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك ثلاث وثائق هامة أخرى اعتمدها المجتمع الدولي في الشهور الأخيرة، وقد ذكرت تحديدا في هذه القاعة، في مناقشة هذين البندين من جدول الأعمال، وهي توافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وبرنامج الدوحة. وستظل هذه الوثائق بمثابة مرجعيات أساسية للعمل لصالح البلدان النامية.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى جانبين هامين من تقرير الأمين العام يهمان بلدي بشكل خاص، وهما إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. وتانك المشكلتان، اللتان ترتبطان فيما بينهما أو تتصلان بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تشكلان تهديدا خطيرا للأمن الإنساني في كولومبيا. وسيظل الكفاح ضد هاتين الآفتين في صدر أولويات الأمن والسلامة في بلدي. وفي سياق البحث عن حلول، أود أن أؤكد على الدعم الثابت والمتناسق الذي يُقدمه

برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقع مقره في ليما ببيرو.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى هذا التاريخ، لا يزال الطريق طويلا. وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب جهدا متضافرا وبيئة يسودها السلام والاستقرار الاقتصادي، وهو ما تسعى بلداننا إلى تحقيقه بقدر ما يسمح به ما نعانيه من قيود وما نملك من إمكانات. فهذا هو السبيل الوحيد الذي سنتوصل من خلاله إلى هدفنا المشترك، ألا وهو جعل عالمنا أكثر عدلا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة، في إطار المناقشة المتعلقة بهذين البندين. وسنواصل المناقشة غدا الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.